



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



عنوان المذكرة

أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة
قياسية للفترة (2015-2025)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم التجارية
تخصص: مالية و تجارة دولية

من إعداد:
- شيدوح أكرم
- عبد الهادي بن ضياف
تحت إشراف:
- زردودي أمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
زردودي أمينة		جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
		جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



عنوان المذكرة

أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة
قياسية للفترة (2015-2025)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم التجارية
تخصص: مالية و تجارة دولية

من إعداد:
- شيدوح أكرم
- عبد الهادي بن ضياف

تحت إشراف:
- زردودي أمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
زردودي أمينة		جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
		جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025

إهداء

إلى من كانوا لنا العون والسند في كل خطوة،
إلى أولئك الذين منحونا الحب والدعم دون شرط،
إلى عائلتي الغاليتين، نبض قلوبنا ومصدر قوتنا...
إلى والدينا العزيزين، شكرًا لصبركما، ودعائكما، وإيمانكما بنا.
إلى إخوتنا، لضحكاتكم التي خففت عنا عناء الطريق.
وإلى أصدقائنا الأوفياء، الذين كانوا شعاع نور في لحظات التعب والشك،
لكم كل الامتنان على وجودكم، وتشجيعكم، ورفقتكم الجميلة.
وإلى أستاذتنا المشرفة، شريكتنا في هذا العمل،
لكِ منا كل التقدير والاحترام على توجيهاتك النيرة،
وصبرك الكريم، ومرافقتك العلمية الصادقة طيلة مراحل هذا البحث.
نهدي هذا العمل المتواضع، عربون وفاء ومحبة،
فهو ثمرة دعمكم وتضحياتكم جميعًا

شكر و عرفان

نتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذتنا المشرفة، الفاضلة
زردودي أمينة، على ما بذلته من جهد وعناية في تأطير هذا العمل،
وعلى دعمها المتواصل وتوجيهاتها العلمية السديدة، التي كانت النبراس
الذي أنار لنا الطريق في مختلف مراحل إنجاز هذه الدراسة.

لقد كانت، بحق، شريكة حقيقية في هذا الإنجاز، بفضل صبرها، وتفانيها،
وحرصها الدائم على الارتقاء بالمستوى الأكاديمي للطلبة.

فلك منا كل التقدير والعرفان، ودمتِ قدوة في العلم والعمل.

بكل فخر وامتنان، نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كافة الأساتذة
الأفاضل في كليتنا، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم القيّمة،
وكانوا لنا منارة نهتدي بها في مسيرتنا الجامعية.

ولا يفوتنا أن نتوجه بخالص التقدير لكل من ساهم، من قريب أو بعيد،
في إنجاز هذه الدراسة، من أفراد ومؤسسات، داعيًا الله أن يجزيهم عني
خير الجزاء.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2025، من خلال تحليل العلاقة بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي، بالاستعانة ببرنامج **EViews** لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، مع استخدام اختبار **ADF** للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية وتقدير النماذج القياسية وتحليل نتائجها. وقد أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لسعر الصرف على مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، الجزائر، **EViews**.

Abstract

This study aims to examine the impact of exchange rate fluctuations on foreign trade in Algeria during the period 2015–2025 by analyzing the relationship between the exchange rate, exports, imports, and the trade balance. To achieve this objective, the study adopted a descriptive-analytical approach for the theoretical framework and an econometric approach for the empirical analysis using **EViews** software. The **Augmented Dickey-Fuller (ADF)** test was employed to examine the stationarity of the time series before estimating the econometric models and analyzing the results. The findings revealed a statistically significant impact of the exchange rate on Algeria's foreign trade indicators during the study period.

Keywords: Exchange Rate, Foreign Trade, Exports, Imports, Trade Balance, Algeria, **EViews**.

الفهرس

الفهرس

ترقيم الصفحات	العناصر
	اهداء
	شكر و عرفان
	قائمة المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة الملاحق
	قائمة الاختصارات
أ-ث	المقدمة
27-1	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية
14-1	المبحث الأول: المدخل المفاهيمي لسعر الصرف والتجارة الخارجية
3-1	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه
7-3	المطلب الثاني: وظائف و نظريات سعر الصرف
14-8	المطلب الثالث: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها
20-14	المبحث الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الدولية
15-14	المطلب الأول: تأثير سعر الصرف على الصادرات
18-15	المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات
20-18	المطلب الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
26-20	المبحث الثالث : الدراسات السابقة و الدراسة الحالية و القيمة المضافة
23-20	المطلب الأول : الدراسات العربية
26-23	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
27-26	خلاصة الفصل الأول
65-28	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر

37-28	المبحث الأول: واقع تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)
33-28	المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2015-2025)
37-33	المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)
63-37	المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر
43-37	المطلب الأول: اختبار خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة
63-43	المطلب الثاني: منهجية الدراسة والنموذج القياسي
65-63	خلاصة الفصل الثاني
70-66	خاتمة
73-71	قائمة المراجع
81-74	الملاحق

قائمة

الجداول

الأشكال

الملاحق

الاختصارات

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
1-1	أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة
1-2	تطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2015-2025)
2-2	أهم العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف
3-2	تطور الصادرات والواردات
4-2	تطور الميزان التجاري
5-2	الإحصائيات الوصفية
6-2	مصفوفة الارتباط
7-2	ل سعر الصرف ADF اختبار
8-2	للصادرات ADF اختبار
9-2	للواردات ADF اختبار
10-2	للميزان التجاري ADF اختبار
11-2	عند الفرق الأول ADF نتائج
12-2	ملخص الاستقرار
13-2	نموذج الصادرات
14-2	نموذج الواردات
15-2	نموذج الميزان التجاري
16-2	Jarque-Bera
17-2	Breusch-Godfrey
18-2	White

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل
2-1	تطور سعر الصرف
2-2	تطور الصادرات
3-2	تطور الواردات
4-2	تطور الميزان التجاري
5-2	التوزيع الطبيعي للبواقي

قائمة الاختصارات

الاختصار	التسمية	المعنى
ADF	Augmented Dickey-Fuller	اختبار ديكي-فولر
EXR	Exchange Rate	سعر الصرف
EPP	Exports	الصادرات
IMP	Imports	الواردات
TB	Trade Balance	الميزان التجاري
JB	Jarque-Bera	جارك-بيرا
BG	Breusch-Godfrey	بريوش-جودفري
OLS	Ordinary Least Squares	المربعات الصغرى

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	سعر الصرف ADF

2	الصادرات ADF
3	الواردات ADF
4	الميزان التجاري ADF
5	مصفوفة الارتباط
6	نموذج الصادرات
7	نموذج الواردات
8	نموذج الميزان التجاري
9	Jarque-Bera
10	Breusch-Godfrey
11	White



مقدمة



"أسعار الصرف هي من بين أهم الأسعار في الاقتصاد المفتوح لأنها تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي" (Krugman & Obstfeld).

يحتل سعر الصرف مكانة محورية في التحليل الاقتصادي المعاصر، لما له من دور أساسي في التأثير على المبادلات التجارية الدولية وتحديد القدرة التنافسية للدول في الأسواق العالمي، نظراً لما يؤديه من دور أساسي في تحديد القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية بين مختلف دول العالم. فهو يمثل السعر الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى، ويؤثر بصورة مباشرة في حركة التجارة الخارجية، وتدفقات رؤوس الأموال، وميزان المدفوعات، ومستويات الأسعار، والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق، يعد سعر الصرف أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، ودعم النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي .

وتُعد التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، إذ تتيح للدول تصريف فائض إنتاجها من السلع والخدمات في الأسواق الدولية، وفي المقابل تمكنها من استيراد ما تحتاج إليه من منتجات ومواد أولية وتجهيزات وتقنيات حديثة. كما تسهم التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتوسيع فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية. وتزداد أهمية التجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية واتساع نطاق التبادل الدولي، حيث أصبحت مؤشراً أساسياً على مدى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي وقدرته على الاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الدولية .

وترتبط التجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بسعر الصرف، إذ يؤثر هذا الأخير في الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، ومن ثم في حجم الصادرات والواردات والميزان التجاري. فعندما تنخفض قيمة العملة الوطنية، تصبح المنتجات المحلية أقل تكلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب، مما يعزز القدرة التنافسية للصادرات ويزيد من فرص نفاذها إلى الأسواق الخارجية، في حين ترتفع تكلفة السلع المستوردة في السوق المحلية، الأمر الذي قد يساهم في الحد من الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي. أما في حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في تراجع القدرة التنافسية للصادرات وزيادة الطلب على الواردات .

إشكالية الدراسة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتقلبات التي تشهدها أسواق الصرف الدولية، ازدادت أهمية هذا المتغير مما جعل العديد من الدول تولي اهتماماً متزايداً لسياسات الصرف باعتبارها أداة لتحقيق التوازن الخارجي وتعزيز الأداء التجاري.

وتُعد الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، خاصة في ظل هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الوطنية، كما شهدت الفترة الممتدة من 2015 إلى 2025 تقلبات ملحوظة في سعر صرف

الدينار الجزائري نتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية، من بينها تقلب أسعار النفط والتغيرات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى انعكاس هذه التقلبات على أداء التجارة الخارجية الجزائري، في ضوء ما سبق، تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2015-2025؟

ومن أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مستوى تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2015-2025؟
- ما مستوى تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2015-2025؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لتقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2015-2025؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لتقلبات سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2015-2025؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لتقلبات سعر الصرف على الواردات الجزائرية خلال الفترة 2015-2025؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لتقلبات سعر الصرف على للميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2015-2025؟

فرضيات الدراسة

استنادا إلى معالم المشكلة البحثية وللإجابة فقد تم وضع جملة من الفرضيات كما يلي:

- الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)
- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات الجزائرية
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات الجزائرية
- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري

أهمية الدراسة

وتبرز أهمية دراسة هذه العلاقة في الجزائر باعتبارها من الدول التي يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية، وخاصة على صادرات المحروقات التي تمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة وتمويل الواردات. وقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة تغيرات ملحوظة في سعر صرف الدينار الجزائري نتيجة لتقلبات أسعار

النفط، وتندذب احتياطات الصرف، والتحويلات الاقتصادية الدولية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على أداء التجارة الخارجية، خاصة الصادرات والواردات والميزان التجاري .

ورغم أن النظرية الاقتصادية تؤكد أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يسهم في تحسين القدرة التنافسية للصادرات وتقليص الواردات، إلا أن فعالية هذا الأثر تبقى مرتبطة بطبيعة الهيكل الاقتصادي ومدى تنوع القاعدة الإنتاجية. ففي الحالة الجزائرية، ما تزال الصادرات تتركز أساساً في قطاع المحروقات، في حين يستمر الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات الإنتاج والاستهلاك، الأمر الذي يجعل دراسة أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية موضوعاً ذا أهمية علمية وعملية كبيرة، بالإضافة إلى الاعتبارات الآتية:

- إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بسعر الصرف والتجارة الخارجية .
- إبراز طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والأداء التجاري الخارجي .
- توفير تحليل تطبيقي حديث للاقتصاد الجزائري .
- دعم صناع القرار بنتائج تساعد في صياغة سياسات اقتصادية أكثر فعالية .
- التأكيد على أهمية تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرة التنافسية .

أهداف الدراسة

- توضيح الإطار المفاهيمي والنظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية .
- تحليل العلاقة النظرية بين سعر الصرف ومؤشرات التجارة الخارجية .
- دراسة تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2015-2025.
- تحليل تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري .
- قياس أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية باستخدام الأساليب القياسية .
- تقديم نتائج وتوصيات تساعد على تحسين فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر .

مبررات اختيار الموضوع

- الأهمية الكبيرة لسعر الصرف في توجيه التجارة الخارجية وتحقيق التوازنات الاقتصادية .
- أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري .
- الحاجة إلى دراسة تطبيقية حديثة للفترة 2015-2025.
- الرغبة في الربط بين التحليل النظري والتطبيق القياسي .

- محدودية بعض الدراسات التطبيقية الحديثة المتعلقة بالجزائر .

حدود الدراسة

- الحدود الزمنية :الفترة الممتدة من 2015-2025.
- الحدود المكانية :الاقتصاد الجزائري .
- الحدود الموضوعية :دراسة أثر سعر الصرف على الصادرات والواردات والميزان التجاري .

منهج الدراسة

في إطار هذه الدراسة ومن أجل معالجة الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي، بالاعتماد على بيانات رسمية صادرة عن بنك الجزائر، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

صعوبات الدراسة

- محدودية البيانات الحديثة والدقيقة لبعض المؤشرات .
- تشابك العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية .
- صعوبة الفصل بين أثر سعر الصرف وأثر أسعار المحروقات .
- محدودية بعض الدراسات التطبيقية الحديثة المتعلقة بالجزائر .

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين:

- الفصل الأول :بعنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، حيث يتناول الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية، والمفاهيم الأساسية، والعلاقة النظرية بين المتغيرين، والدراسات السابقة .
- الفصل الثاني :الدراسة التطبيقية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر، ويتضمن التحليل الوصفي، والدراسة القياسية، واختبار الفرضيات، وتحليل وتفسير نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للعلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، باعتبارهما من أهم المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي. ويهدف إلى توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف والتجارة الخارجية، وبيان أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف ووظائفه الاقتصادية. كما يتطرق إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات والميزان التجاري، إضافة إلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة. ويشكل هذا الفصل قاعدة نظرية أساسية تساعد على فهم مختلف الجوانب العلمية التي يقوم عليها البحث.

المبحث الأول: المدخل المفاهيمي لسعر الصرف والتجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه

أولاً: تعريف سعر الصرف

1- الصرف :

هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل العملات المختلفة فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عند قيام علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجية، حيث تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر لذلك بالذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وهذا لعدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتعامل بها المتعاملون أساساً للحساب وعدم وجود عملة مشتركة تتمتع بقوة إبراء قانونية في الوفاء بالالتزامات (الطاهر، 2007، ص 95).

2- سعر الصرف :

يوجد عدة تعريفات لسعر الصرف وسنحاول من خلال ما يلي إبراز أهم هذه التعريفات.

– يعتبر سعر الصرف (بالإنجليزية Exchange rate ، بالفرنسية Taux de change) العنصر المحوري في الاقتصاد المالي الدولي، كما يعتبر العنصر الرئيس في الفكر المالي الحديث، لما له من أهمية بالغة في تحديد وتسوية ميزان المدفوعات للدولة، وللتعرف على ماهية سعر الصرف نورد فيما يلي أهم التعاريف المفسرة لهذا المصطلح وخصائصه.

– يعتبر سعر الصرف مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في – سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض على العملات، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى (عبد المجيد، 2003، ص 103).

- هو عدد الوحدات من العملة المحلية (عدا السنتيمات)، التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية (كالدولار الأمريكي)، فعندنا مثلاً أن سعر الصرف الأجنبي (الدولار) هو 7.75 دج مثلاً.

- سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقوماً بوحدة من عملة أخرى، أي هو نسبة مبادلة عملتين، ولا يوجد اتفاق عام بين الدول المختلفة في كيفية النظر إلى سعر الصرف الأجنبي، وتحديد وحدة القياس في هذه العلاقات التبادلية بين العملات المختلفة، وتقوم أغلب الدول على حساب قيمة العملات الأجنبية بوحدة قياس (السيد مليجي، 2011، ص 115).

إذا فإن الصرف الأجنبي هو مجموعة من الوسائل التي يتم الحصول عليها أو حيازتها في دولة ما ليتم استعمالها في تسوية التزامات ومدفوعات الدولة الأخرى، وهذه العبارة لا تنحصر في المفهوم الضيق للنقود الأجنبية وإنما تشمل الأوراق المالية التي تمثل التزامات اتجاه دول الخارج مثل: الحوالات المصرفية، الكمبيالات المسحوبة على الخارج، وتتطلب عملية تبادل العملات بعضها، معرفة الوسائل والأساليب وكذلك مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسبة المبادلة أي معرفة قيمة العملة الوطنية وما تساويه من وحدات من العملة الأجنبية (عبد العزيز، 2016، ص 3).

ثانياً: أنواع سعر الصرف

توجد عدة أنواع لسعر الصرف تختلف حسب طريقة تحديده والسياسة النقدية المتبعة في الدولة، ومن أهم هذه الأنواع ما يلي:

سعر الصرف الاسمي (الجاري): يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤثر التفاعل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف أجنبية على أساسها تبادل العملات، ويعرف الصرف الاسمي بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين، وهو ينقسم إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية (السوق السوداء) (أرزي، 2013، ص 24).

سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية أو العكس، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر جيد لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P) وفي البلد الأجنبي (P) وكان (E) هو سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي (Er) يعرف كالاتي (عبد المجيد، 2005، ص 105) :

$$Er = EP^* / P$$

(حيث يعكس (Er) الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية).

سعر الصرف الفعلي: يعتبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تدهور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى،

ويستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة مثل مؤشر (الاسبيز) للأرقام القياسية (المرجع السابق، ص 106) .

سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر صرف اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البضائع بالخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية (يحيى، 2010، ص 120) .

وتعني آخر سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي معدلاً بالفروق المرجحة للأسعار الأجنبية (عباس، 2003، ص 03).

$$r_e = n_e - (f_p - d_p) = n_e - r_p$$

$$n_e = \sum_{i=1}^n w(i).e(i)$$

$$f_p = \sum_{i=1}^n w(i).f_p(i)$$

حيث

(re) : سعر الصرف الفعلي الحقيقي،

(ne) : سعر الصرف الاسمي؛

(dp) : مستوى الأسعار المحلية؛

W(i) : وزن التجارة الخارجية الثنائية؛

e(i) : أسعار الصرف الاسمية الثنائية؛

fp(i) : مستوى سعر الدولة (i) التي يتاجر معها.

المطلب الثاني: وظائف و نظريات سعر الصرف

الفرع الأول : وظائف سعر الصرف

تستخدم النقود في التعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية لنفس الاعتبار الذي تستعمل من أجله في التعاملات الداخلية، لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجارياً أو استثمارياً، إذ يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية، كما يعتبر وسيلة هامة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وينعكس ذلك على التضخم والعمالة، إضافة إلى أنه يستخدم كمؤشر كونه يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية

البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية ،يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها:
(الوظيفة القياسية، الوظيفة التطويرية والوظيفة التوزيعية) (عبد الحق، 2000، ص 10).

لكن استعمال النقود في التعاملات الدولية يصطدم بمشكلة أساسية: عدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساسا للحساب، وهذا هو مجال سعر الصرف الذي يقوم بمجموعة من الوظائف يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ. وظيفة قياسية:

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية - باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع - يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو لأخرى لعمليات تجارية معينة (بن الزاوي، 2016، ص 17)

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف، لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية (عرفان، 1999، ص 147).

ب. وظيفة تطويرية:

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان، وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، فعندما ارتفع سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني زاد إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية حيث كان ثمنها منخفض مقارنة بالسيارات الأمريكية (بن الزاوي، 2016، ص 17-18).

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة باتجاه سوق شريك تجاري معين، أين توجد ميزة نسبية لسلع البلد a في سوق البلد b ، بالتالي تشجيع تلك الصادرات، و من جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء عن فروع صناعية معينة، أو الاستعاضة عنها بالاستيراد، حيث تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف أدنى لتشجيع استيرادات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث أحدث الارتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني، إلى إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما تتميز به من تقانة، وهو ما أدى إلى إنقاص الصادرات اليابانية في قطاع صناعة السيارات بشكل عام، واتجاهها للولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص (صيد، 2013، ص 24).

ج. وظيفة توزيعية:

يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، فمثلا عند انخفاض سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني، وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا أرادت اليابان زيادة حصصها من الحبوب فإنها ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات بسبب الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولار الأمريكي في حين سترتفع احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية من الدولار وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني. إذن فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها، سيؤثر في حجم الاحتياطي الموجود بعهدة رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى. (عرفات، 1999، ص 149-150).

الفرع الثاني : نظريات سعر الصرف

يقصد بنظريات سعر تحديد الصرف، النظريات التي تفسر العوامل التي تقف وراء تحديد سعر صرف عملة معينة سواء بالذهب أو بالعملات الأخرى عند حد معين، وهل هي عوامل حقيقية أم نقدية أم غيرها، كما تحاول تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول وأهم هذه النظريات الاقتصادية :

1- نظرية تعادل القوة الشرائية.

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل Gustav Cassel في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج.

من هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعا، وفي نفس الوقت تتخفيض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعا، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة D نحو تخفيض قيمة عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة.

وقد تم اختبار هذه النظرية تبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات الأقل أهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتمدة: أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات..... إلخ.

طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير محددة بدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسلة الأساس. هناك عناصر أخرى غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، خاصة مرونة الطلب بالنسبة للواردات، وكذلك بالنسبة للصادرات بالنسبة للمتغيرات.

إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تنطبق إلا لميزان العمليات الجارية، وليس لكامل ميزان المدفوعات. تعتمد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات، ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها.

ويتوقف نجاح تعادل نظرية القوة الشرائية على عاملين هما: سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار، وسيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم الرقابة (عبد المجيد، 2003، ص 108).

2- معدل الفائدة (تكافؤ أسعار الفائدة)

بدأ جون مينارد كينز John Maynard Keynes منذ عام 1923 باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والفائدة، أخذ بعين الاعتبار مسألة سعر الصرف الآجل، هذه العلاقة مطبقة في حالة افتراضية لوجود عملتين، حيث توضح أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة (على العملتين) مع فارق سعر الصرف المحتسب (سعر

$$\frac{F - S}{S} \cong rd - rf$$

الصرف الفوري)، وبعبارة أخرى، فارق الفائدة يصبح مساويا لفارق الصرف الموضح بالنسبة المئوية في سعر الصرف الفوري بين العملتين وفق العلاقة التالية:

R_f : هو معدل الفائدة في الخارج،

R_d : هو معدل الفائدة في الداخل،

S : السعر الفوري لوحدة من النقد الأجنبي لما يقابلها من وحدات بالنقد الأجنبي.

F : سعر الصرف لأجل وحدة واحدة من النقد الأجنبي لما يقابلها من وحدات بالنقد الوطني.

فمثلا: إذا كان معدل الفائدة في البلد (أ) أكبر من معدل الفائدة في البلد (ب)، فإن ذلك سيؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو البلد (أ)، وبالتالي زيادة الصرف الأجنبي على العملة المحلية لهذا البلد، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف العاجل لعملة البلد (أ) مقابل عملة البلد (ب)، لكن من غير الممكن الاحتفاظ بهذه الوضعية لأن سعر الصرف العاجل لعملة البلد (أ) ينخفض بعد مدة الاستثمار (ثلاثة أشهر مثلا)، وذلك عند قيام المستثمرين الأجانب بتحويل عملة البلد (أ) (رأس مال + الفوائد) إلى عملتهم المحلية أي عملة البلد (ب) مما سيؤدي إلى زيادة عرض

عملة البلد (أ) وبالتالي انخفاض سعر صرفه (بعد مدة الاستثمار)، أي السعر الآجل، ويتم الوصول إلى التوازن بفضل العمليات المغطية في الأسواق النقدية.

رغم الإيجابيات التي تتمتع بها هذه النظرية، إلا أنها تعرضت لانتقادات، من أهمها:

- إمكانية وجود حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال مثل الرقابة على الصرف.
- معدلات الفائدة لا تمثل سوى عامل من العوامل الموجهة لسلوك المراجحين، وهناك عوامل أخرى كالمخاطرة وسيولة التوظيف.
- إمكانية حدوث آثار تذبذبية من خلال المضاربة (صيد، 2013، ص 45-46).

3- نظرية الأرصدة:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لدولة ما، وخاصة التي تتبع نظام الصرف المرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان المدفوعات عجزاً، وهو ما يعني نقص في رصيد هذه الدولة من العملات المعروضة في العالم الخارجي، فإن ذلك يتبع عنه انخفاض في قيمتها (في الخارج)، ويحدث ذلك عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً، يستدل البعض عن صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، حيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية انخفاضاً، والسبب في ذلك هو تعادل ميزان المدفوعات (عبد الجليل، 2011، ص 58).

4- النظرية الكمية:

تسمى كذلك بالمدخل النقدي في تحديد سعر الصرف، وتقضي بأن أسعار الصرف إنما تتحدد في خطوات توازن أو تساوي أرصدة كلا من جانب الطلب والعرض على العملة الأجنبية، حيث أن عرض النقود يحدد بواسطة السلطة النقدية، أما الطلب على النقود فإنه يتوقف على مستوى الدخل الحقيقي للدولة وعلى المستوى العام للأسعار وعلى سعر الفائدة.

إن ارتفاع المعروض النقدي وسرعة تداوله في اقتصاد دولة ما، يحدد في سعر الصرف من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية، وبالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظيراتها من السلع الأجنبية.

باعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد ينخفض، وزيادة إقبال المقيمين على اقتناء هذه السلع من الخارج، وهذا ما يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية، ويحدث العكس تماماً في حالة نقص كمية النقود، إذن تغيرات حجم الكتلة النقدية ذات تأثير كبير على معدلات الصرف، وتجدر الإشارة إلا أن المبالغة في العرض النقدي يؤدي إلى التضخم، وهو المتسبب الرئيسي في إحداث الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات (زاهر، 2012، ص 40).

المطلب الثالث: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها

تُعد التجارة الدولية من أهم مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تمثل وسيلة أساسية لتبادل السلع والخدمات بين مختلف دول العالم، كما تعد من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي. وقد ازدادت أهمية التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية والتطور التكنولوجي وفتح الأسواق العالمية.

أولاً: مفهوم التجارة الدولية

تُعرف التجارة الدولية بأنها عملية تبادل السلع والخدمات بين دولة معينة وبقية دول العالم، حيث تقوم الدولة بتصدير فائض إنتاجها إلى الخارج واستيراد ما تحتاجه من سلع وخدمات غير متوفرة محلياً أو التي يكون إنتاجها مكلفاً داخلياً.

هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة (السري، 2009، ص 8). ويتمثل مفهومها العام في أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تنتمي لوحدات سياسية مختلفة (الجمال، 2013، ص 11).

ويمكن تعريف التجارة الدولية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تتم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعتمد بين الدول (الزنون، 2015، ص 9).

كما تعرف أيضاً أنها عملية التبادل في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، فهي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات بين دولة معينة ودول أخرى وتعرف بأنها تبادل الخدمات ورؤوس الأموال والسلع عن طريق الحدود الدولية أو الإقليمية (سليمان وعلي، 2021، ص 31).

وقد عرفها تقي الدين النبهاني بقوله: (هي عمليات البيع والشراء التي تتم بين الأمم والشعوب لا بين أفراد من دولة واحدة، سواء أكانت هذه التجارة بين دولتين أو كانت بين فردين كل منهما من دولة غير الأخرى).

يعطي اصطلاح التجارة الدولية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يعطي اصطلاح التجارة الدولية بالمعنى الواسع كلا من التجارة الدولية بالمعنى الضيق والهجرة الدولية (أي تنقلات الأفراد بين دول العالم المختلفة)، الحركات الدولية لرؤوس الأموال (أي انتقال الأموال بين دول العالم المختلفة)، وأمام هذا الاختلاف اتجه بعض الكتاب إلى استخدام اصطلاح التجارة الدولية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية (International Trade) للدلالة على التجارة الدولية بالمعنى الواسع .

هناك تعريف أشمل للتجارة الدولية وهو أن "التجارة الدولية تتمثل في المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتمثل في السلع الاستهلاكية والرأسمالية، ورؤوس الأموال والأشخاص والخدمات، التي تنشأ بين أفراد يقيمون في دول مختلفة أو بين حكومات والمؤسسات الاقتصادية التي تتواجد في مناطق سياسية مختلفة".

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقيمون وحدات سياسية مختلفة، بهدف إشباع أكبر (عزالدين.2014.ص4).

ثانياً: أنواع التجارة الدولية

تنقسم التجارة الدولية إلى نوعين رئيسيين هما:

1- الصادرات

(بالإنجليزية Exports): هي البضائع، والخدمات المنتجة في بلد واحد، والتي يتم شراؤها من قبل المقيمين في بلد آخر، ولا تعتبر معرفة نوعية هذه البضائع، أو الخدمات، أو كيفية إرسالها من الأمور المهمة؛ حيث يمكن أن يتم إرسال هذه البضائع عبر الشحن، أو حملها في الأمتعة الشخصية على متن الطائرة، أو إرسالها عبر صندوق البريد.

كيفية زيادة الصادرات

يمكن للبلدان زيادة الصادرات من خلال ما يلي: زيادة الحماية التجارية، عن طريق عزل الشركات من المنافسة العالمية لفترة من الوقت، من خلال رفع التعرفة الجمركية، والضرائب على الواردات؛ مما يجعلها أكثر تكلفة. اتباع استراتيجية الإعانة التجارية، ويتم ذلك من خلال تقديم الحكومات إعانات للصناعات الخاصة بها؛ حيث تؤدي إلى خفض تكاليف الأعمال، حتى تتمكن من خفض الأسعار. اتباع استراتيجية الاتفاقيات التجارية؛ من أجل تعزيز الصادرات، وبمجرد خفض سياسة الحماية التجارية للجميع سيكون من الحكمة تخفيض الرسوم الجمركية نتيجة لذلك. زيادة الصادرات عن طريق خفض قيمة عملة الدولة، حيث تخفض بعض البلدان قيمة عملتها، وبالتالي تقل أسعار البضائع.

2- الواردات :

مفهوم الواردات

الواردات (بالإنجليزية: imports) هي عملية نقل المنتجات من مصدر خارجي إلى داخل الدولة، وتشكل الواردات العمود الفقري للتجارة الدولية، وفي حال تجاوزت قيمة الواردات لقيمة الصادرات في الدولة؛ فذلك يعني امتلاكها لتوازن تجاري سلبي.

عملية الاستيراد

تستورد البلدان غالباً البضائع التي لا تستطيع صناعاتها المحلية إنتاجها بنفس الكفاءة، أو تكلفة الإنتاج مثل الدول الأخرى المصدرة، حيث يتم استيراد المواد الخام، أو البضائع غير المتوفرة داخل حدودها، فعلى سبيل المثال يتم

استيراد النفط من قبل العديد من البلدان؛ لأنه لا يمكن إنتاجه محلياً، أو لا يمكن إنتاج كميات كافية منه، وغالباً تفرض العديد من اتفاقيات التجارة الحرة، والجدول التعريفية مجموعة من البضائع، والمواد الأقل تكلفة عند الاستيراد.

سلبات الاستيراد

يقلل الاستيراد بشكل كبير، وضخم عملية التصنيع في الدولة، حيث تعتبر اتفاقيات التجارة الحرة، والاعتماد على الواردات من البلدان ذات العمالة الرخيصة المسؤولة بشكل كبير عن انخفاض وظائف التصنيع، حيث يؤثر الاستيراد بشكل سلبي على الدولة عند وجود القدرة على استيراد المواد والبضائع من مناطق الإنتاج الرخيصة، وبالتالي يقلل الاعتماد على البضائع المحلية

ثالثاً: أهمية التجارة الدولية

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجات لما كان من الممكن إشباعها لو لم يتم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض.

ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث مزاياها الطبيعية والمكتسبة، فهذه الدولة تتمتع بجو حار يؤهلها لإنتاج نوع معين من المحاصيل كالتمر أو البن أو التوابل، وتلك تتمتع بجو معتدل يؤهلها لإنتاج نوع آخر من المحاصيل الزراعية كالقمح أو الشعير أو الكتان.

التجارة الدولية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، بالإضافة إلى أهمية التجارة الدولية من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما لها من آثار على الميزان التجاري.

حسب مرجع آخر فإن الدول النامية عادة ما تلجأ إلى التجارة الدولية كوسيلة أساسية من أجل زيادة احتياجاتها من العملة الصعبة، وذلك عن طريق الرفع من حجم الصادرات مقارنة بالواردات، مما ينتج عنه فوائض مالية يمكن استغلالها في مشاريع استثمارية جديدة، وتشغيل الطاقات المعطلة، وزيادة الدخل الوطني وتحسين مستوى المعيشة، ويسمح التصدير للمؤسسات المحلية باقتحام الأسواق الدولية وما ينتج عنه من احتكاك ومنافسة وتحسين الأداء ونوعية الإنتاج.

ويتضح مما سبق مدى أهمية التجارة الدولية لدول العالم فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محلياً، أو تلك التي نحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبياً من تكلفة إنتاجها محلياً، ولهذا فإن

التجارة الدولية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تساهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم.

مما سبق يمكننا أن نستنتج أن أهمية التجارة الدولية تتلخص في النقاط التالية:

- تفتح التجارة الدولية الأبواب أمام المنتجين لبيع منتجاتهم وخدماتهم في أسواق جديدة، مما يزيد من إمكانية تحقيق الأرباح.
- تساهم في زيادة الإنتاج المحلي للدول وتعزز من نمو الاقتصاد الوطني.
- يشجع التبادل الدولي على التنافسية، ويحفز الشركات على الابتكار وتطوير منتجاتها لتلبية احتياجات العملاء العالمية.
- الشركات المشاركة في التجارة الدولية تحتاج إلى المزيد من العمالة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.
- يمكن للتجارة الدولية أن تحسن من مستوى المعيشة للأفراد من خلال زيادة الدخل وتوسيع فرص العمل.
- تسمح التجارة الدولية بتوفير مجموعة متنوعة من السلع والخدمات للمستهلكين في جميع أنحاء العالم، سواء كان ذلك عبر واردات مواد خام أو منتجات للاستهلاك.
- تعمل التجارة الدولية على تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول، مما يعزز التفاعلات الاقتصادية والسياسية بينها (السرتي، 2009، ص9).

رابعاً : نظريات التجارة الدولية

تُعد التجارة الدولية من أهم مظاهر العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توسيع الأسواق، وزيادة حجم الإنتاج، وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية. وقد سعى الاقتصاديون منذ القرن الثامن عشر إلى تفسير أسباب قيام التجارة الدولية وتحديد العوامل التي تدفع الدول إلى تبادل السلع والخدمات فيما بينها. ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير أنماط التجارة الدولية وتحديد المنافع المتحققة منها، بداية بالنظريات الكلاسيكية التي ركزت على اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بدور التكنولوجيا والابتكار ووفورات الحجم والقدرة التنافسية في تفسير التجارة الدولية (عبد المطلب عبد الحميد، 2021، ص 42).

أولاً: نظرية الميزة المطلقة

تُعتبر نظرية الميزة المطلقة من أقدم النظريات التي تناولت موضوع التجارة الدولية، وقد ارتبطت بأفكار آدم سميث الذي انتقد السياسات التجارية الحمائية السائدة في عصره ودعا إلى تحرير التجارة بين الدول. وتقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن الدولة يجب أن تخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل وكفاءة أعلى مقارنة بالدول الأخرى، ثم تقوم بتبادل فائض إنتاجها مع الدول المتخصصة في سلع مختلفة. (حسن حسين شحاتة، 2020، ص 65).

ويرى أصحاب هذه النظرية أن التخصص الدولي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية نتيجة تقسيم العمل والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، كما يسمح للدول بالحصول على السلع التي لا تتمتع فيها بميزة إنتاجية من خلال الاستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً بتكاليف مرتفعة. وبالتالي فإن التجارة الدولية، وفقاً لهذه النظرية، تحقق مكاسب لجميع الأطراف من خلال رفع مستويات الإنتاج والدخل وتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي. (عبد السلام أبو قحف، 2020، ص 88).

ورغم أهمية هذه النظرية في وضع الأسس الأولى لفهم التجارة الدولية، إلا أنها تعرضت لانتقادات عديدة، أهمها أنها لا تفسر حالة الدولة التي تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع مقارنة بدولة أخرى، إذ لا توضح في هذه الحالة كيف يمكن أن تستفيد الدولتان من التبادل التجاري. (محمد صالح الحناوي، 2019، ص 71).

ثانياً: نظرية الميزة النسبية

جاءت نظرية الميزة النسبية لتجاوز القصور الذي شاب نظرية الميزة المطلقة، حيث أوضح ديفيد ريكاردو أن التجارة الدولية يمكن أن تحقق مكاسب لجميع الدول حتى وإن كانت إحدى الدول أكثر كفاءة في إنتاج جميع السلع. ويمكن أساس النظرية في مفهوم التكلفة النسبية أو تكلفة الفرصة البديلة، حيث ينبغي لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تتخلى من أجل إنتاجها عن أقل قدر من السلع الأخرى. (محمد صالح الحناوي، 2019، ص 80).

وتؤكد هذه النظرية أن معيار التخصص لا يعتمد على الكفاءة المطلقة في الإنتاج، بل على الكفاءة النسبية. فعندما تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، فإن إجمالي الإنتاج العالمي يرتفع، وتتمكن الدول من الحصول على السلع المختلفة بتكاليف أقل مقارنة بحالة الاكتفاء الذاتي. (عبد المطلب عبد الحميد، 2021، ص 53).

وقد حظيت نظرية الميزة النسبية بمكانة بارزة في الفكر الاقتصادي نظراً لقدرتها على تفسير جانب كبير من المبادلات التجارية الدولية، إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات بسبب اعتمادها على مجموعة من الفروض المبسطة، مثل ثبات تكاليف الإنتاج وغياب تكاليف النقل وعدم انتقال عناصر الإنتاج بين الدول. (عبد الكريم قندوز، 2022، ص 102).

ثالثاً: نظرية هيكشر – أولين

تُعد نظرية هيكشر-أولين من أبرز النظريات الحديثة في مجال التجارة الدولية، حيث ركزت على تفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول من خلال تباين وفرة عناصر الإنتاج. وترى النظرية أن الدول تختلف في ما تمتلكه من موارد اقتصادية مثل العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، وأن هذا الاختلاف يؤثر بشكل مباشر في نوع السلع التي تتخصص في إنتاجها وتصديرها. (عبد الكريم قندوز، 2022، ص 114).

ووفقاً لهذه النظرية فإن الدولة التي تتمتع بوفرة في رأس المال تتخصص في إنتاج السلع كثيفة رأس المال، مثل الصناعات الثقيلة والآلات والمعدات، في حين تتخصص الدولة التي تتمتع بوفرة في اليد العاملة في إنتاج السلع

كثيفة العمل، مثل الصناعات النسيجية وبعض الصناعات التحويلية. ومن ثم تقوم الدول بتصدير المنتجات التي تستخدم العنصر المتوافر لديها بكثرة واستيراد السلع التي تتطلب عناصر إنتاج نادرة نسبياً لديها. (عبد السلام أبو قحف، 2020، ص 97).

وقد ساهمت هذه النظرية في تقديم تفسير أكثر واقعية لأنماط التجارة الدولية مقارنة بالنظريات الكلاسيكية، إلا أن بعض الدراسات التطبيقية أظهرت وجود حالات لا تتسجم مع تنبؤاتها، وهو ما دفع الباحثين إلى تطوير نماذج أكثر شمولاً تأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى مثل التكنولوجيا والمهارات البشرية. (عبد المطلب عبد الحميد، 2021، ص 61).

رابعاً: نظرية دورة حياة المنتج

ظهرت نظرية دورة حياة المنتج بهدف تفسير التحولات التي تشهدها التجارة الدولية نتيجة التطور التكنولوجي وانتقال المعرفة بين الدول. وتفترض هذه النظرية أن المنتج يمر بعدة مراحل تبدأ بمرحلة الابتكار، ثم النمو، فالنضج، وأخيراً التراجع. (أحمد ماهر، 2021، ص 128).

في مرحلة الابتكار يتم إنتاج السلعة في الدولة التي طورتها لأول مرة، وغالباً ما تكون من الدول المتقدمة التي تمتلك إمكانيات علمية وتكنولوجية كبيرة. ومع تزايد الطلب على المنتج وانتشار المعرفة المتعلقة بإنتاجه، تبدأ الشركات في نقل عمليات الإنتاج إلى دول أخرى للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج. وعندما يصل المنتج إلى مرحلة النضج يصبح إنتاجه منتشراً على نطاق واسع في العديد من الدول، وقد تتحول الدولة المبتكرة نفسها إلى مستورد للمنتج الذي كانت تصدره في السابق. (أحمد ماهر، 2021، ص 132).

وتبرز أهمية هذه النظرية في تفسير التجارة الدولية للمنتجات الصناعية والتكنولوجية، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وتوسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات. (عبد الكريم قندوز، 2022، ص 138).

خامساً: نظرية التجارة الجديدة

جاءت نظرية التجارة الجديدة استجابة للتغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث لوحظ تزايد حجم التجارة بين الدول المتقدمة التي تمتلك مستويات متقاربة من التكنولوجيا ورأس المال والعمالة. ولم تكن النظريات التقليدية قادرة على تفسير هذه الظاهرة بشكل كافٍ. (عبد السلام أبو قحف، 2020، ص 151).

وتؤكد هذه النظرية أن وفورات الحجم تمثل عاملاً أساسياً في قيام التجارة الدولية، إذ تستطيع الشركات التي تنتج كميات كبيرة من السلع أن تخفض متوسط تكاليفها الإنتاجية، مما يمنحها قدرة أكبر على المنافسة في الأسواق العالمية. كما تشير النظرية إلى أهمية المنافسة الاحتكارية وتنوع المنتجات في تشجيع التبادل التجاري بين الدول. (عبد المطلب عبد الحميد، 2021، ص 76).

و تُفسر هذه النظرية جانباً مهماً من التجارة الدولية المعاصرة، خصوصاً التجارة البينية بين الدول الصناعية الكبرى التي تتبادل منتجات متشابهة في طبيعتها ولكنها تختلف في العلامات التجارية أو الخصائص الفنية. (محمد صالح الحناوي، 2019، ص 123).

سادساً: نظرية الميزة التنافسية

تُعد نظرية الميزة التنافسية من أهم النظريات الحديثة التي ركزت على تفسير نجاح الدول في الأسواق العالمية من خلال عوامل تتجاوز الموارد الطبيعية وعناصر الإنتاج التقليدية. وترى هذه النظرية أن القدرة التنافسية للدول ترتبط بمدى قدرتها على الابتكار وتطوير التكنولوجيا وتحسين جودة المنتجات والخدمات. (علي السلمي، 2021، ص 198).

كما تؤكد النظرية أن البيئة الاقتصادية المحلية تلعب دوراً محورياً في تعزيز القدرة التنافسية، من خلال وجود مؤسسات داعمة، وأسواق محلية متطورة، وقوى عاملة مؤهلة، ومناخ يشجع على البحث والتطوير. كذلك تساهم المنافسة الداخلية بين الشركات الوطنية في دفعها نحو الابتكار المستمر وتحسين الأداء الإنتاجي. (علي السلمي، 2021، ص 201).

المبحث الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الدولية

تعد العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الدولية من أهم العلاقات في الاقتصاد الدولي، حيث يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر في حركة الصادرات والواردات، وبالتالي في الميزان التجاري للدولة. كما أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: تأثير سعر الصرف على الصادرات

يُعتبر سعر الصرف من أهم العوامل المؤثرة في حجم الصادرات، حيث يؤثر بشكل مباشر على أسعار السلع المحلية في الأسواق الدولية، وبالتالي على القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

أولاً: تأثير انخفاض قيمة العملة المحلية على الصادرات

عندما تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، تصبح أسعار السلع المحلية أقل تكلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات. ويؤدي ذلك إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية. فعلى سبيل المثال، إذا انخفضت قيمة العملة المحلية، فإن المستورد الأجنبي يستطيع شراء كمية أكبر من السلع بنفس المبلغ من العملة الأجنبية، مما يشجع على زيادة الصادرات.

ومن أهم الآثار الإيجابية لانخفاض قيمة العملة على الصادرات (صيد، 2013، ص 112):

- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية

- زيادة حجم الصادرات
- تحفيز الإنتاج المحلي
- زيادة فرص العمل
- تحسين الميزان التجاري

ثانياً: تأثير ارتفاع قيمة العملة المحلية على الصادرات

في المقابل، يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية في الأسواق الدولية، مما يجعل المنتجات المحلية أقل قدرة على المنافسة، وبالتالي انخفاض حجم الصادرات. ومن أهم آثار ارتفاع قيمة العملة على الصادرات:

- انخفاض القدرة التنافسية للسلع المحلية
- انخفاض حجم الصادرات
- تراجع الإنتاج المحلي

ثالثاً: مرونة الصادرات تجاه سعر الصرف

تعتمد درجة تأثير سعر الصرف على الصادرات على مرونة الطلب على السلع المصدرة، حيث تختلف استجابة الصادرات لتغيرات سعر الصرف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة السلع المصدرة.

فإذا كانت السلع المصدرة تتميز بمرونة عالية، فإن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة كبيرة في الصادرات. أما إذا كانت السلع ذات مرونة منخفضة، فإن تأثير سعر الصرف يكون محدوداً.

كما يعتمد تأثير سعر الصرف على الصادرات على عدة عوامل أخرى، مثل:

- جودة المنتجات المحلية
- مستوى التكنولوجيا المستخدمة
- تكاليف الإنتاج
- السياسات التجارية للدولة (صيد، 2013، ص 112-115).

المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على الواردات

يُعد سعر الصرف من أهم العوامل التي تؤثر على حجم الواردات، حيث يحدد تكلفة السلع والخدمات المستوردة من الخارج. فكلما تغير سعر الصرف، تغيرت أسعار السلع الأجنبية في السوق المحلية، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الطلب على الواردات.

أولاً: تأثير انخفاض قيمة العملة المحلية على الواردات

عندما تتخفّض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، تصبح السلع المستوردة أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلكين المحليين. ويعود ذلك إلى أن المستورد يحتاج إلى كمية أكبر من العملة المحلية للحصول على نفس الكمية من العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد.

وينتج عن ذلك عدة آثار اقتصادية، من أهمها:

1- ارتفاع أسعار السلع المستوردة

يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، سواء كانت سلعة استهلاكية أو مواد أولية أو معدات إنتاج. ويؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب عليها خاصة إذا كانت لها بدائل محلية.

2- انخفاض حجم الواردات

عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة، يميل المستهلكون إلى تقليل استهلاكها والبحث عن بدائل محلية أقل تكلفة، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الواردات.

3- تشجيع الإنتاج المحلي

يؤدي ارتفاع أسعار السلع المستوردة إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية، مما يشجع المؤسسات الوطنية على زيادة الإنتاج وتحسين جودة منتجاتها لمنافسة السلع الأجنبية.

4- تقليل الاعتماد على الخارج

يساهم انخفاض قيمة العملة المحلية في تقليل الاعتماد على الاستيراد، خاصة في السلع التي يمكن إنتاجها محلياً، مما يعزز الاستقلال الاقتصادي للدولة.

5- ارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة

رغم الآثار الإيجابية لانخفاض قيمة العملة، إلا أن هناك آثاراً سلبية أيضاً، حيث يؤدي ارتفاع أسعار المواد الخام والآلات المستوردة إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد.

6- زيادة معدلات التضخم

قد يؤدي ارتفاع أسعار السلع المستوردة إلى زيادة الأسعار في السوق المحلي، مما يساهم في ارتفاع معدلات التضخم (السيد مليجي، 2011، ص 250-253).

ثانياً: تأثير ارتفاع قيمة العملة المحلية على الواردات

عندما ترتفع قيمة العملة المحلية، تنخفض تكلفة الاستيراد، حيث يستطيع المستورد الحصول على كمية أكبر من العملة الأجنبية مقابل نفس الكمية من العملة المحلية. ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم الواردات.

ومن أهم آثار ارتفاع قيمة العملة المحلية على الواردات ما يلي:

1- انخفاض أسعار السلع المستوردة

يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستهلكين المحليين.

2- زيادة حجم الواردات

عندما تنخفض أسعار السلع المستوردة، يزداد الطلب عليها، مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات.

3- زيادة المنافسة مع المنتجات المحلية

تؤدي زيادة الواردات إلى زيادة المنافسة بين المنتجات المحلية والسلع الأجنبية، مما قد يؤدي إلى تراجع بعض الصناعات المحلية.

4- تحسن مستوى المعيشة

يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة إلى زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة.

5- تراجع الإنتاج المحلي

قد يؤدي الاعتماد الكبير على السلع المستوردة إلى تراجع الإنتاج المحلي، خاصة إذا كانت المنتجات الأجنبية أكثر جودة أو أقل تكلفة.

6- زيادة العجز في الميزان التجاري

تؤدي زيادة الواردات دون زيادة الصادرات إلى اتساع العجز في الميزان التجاري، مما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني (السيد مليجي، 2011، ص 252-254).

ثالثاً: مرونة الطلب على الواردات تجاه تغير سعر الصرف

تختلف درجة تأثير سعر الصرف على الواردات حسب طبيعة السلع المستوردة، حيث تعتمد هذه العلاقة على مرونة الطلب على الواردات.

1- السلع الضرورية

تتميز السلع الضرورية مثل الغذاء والطاقة والدواء بمرونة منخفضة، حيث يستمر الطلب عليها حتى مع ارتفاع أسعارها نتيجة انخفاض قيمة العملة.

2- السلع الكمالية

تتميز السلع الكمالية بمرونة مرتفعة، حيث ينخفض الطلب عليها بشكل كبير عند ارتفاع أسعارها نتيجة انخفاض قيمة العملة.

3- السلع الوسيطة والرأسمالية

تشمل هذه السلع المواد الخام والآلات والمعدات التي تستخدم في الإنتاج، حيث يعتمد الطلب عليها على احتياجات القطاع الإنتاجي في الدولة.

رابعاً: عوامل أخرى تؤثر على الواردات إلى جانب سعر الصرف

إلى جانب سعر الصرف، هناك عوامل أخرى تؤثر على حجم الواردات، من أهمها:

- مستوى الدخل في الدولة
- السياسات التجارية (الرسوم الجمركية والقيود التجارية)
- العلاقات الاقتصادية الدولية (السيد ملبجي، 2011، ص 255).

المطلب الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

يُعد الميزان التجاري أحد أهم مؤشرات التجارة الدولية للدولة، حيث يعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة. ويتأثر الميزان التجاري بشكل مباشر بتقلبات سعر الصرف، إذ تؤثر هذه التقلبات على أسعار السلع المحلية والأجنبية، وبالتالي على حجم الصادرات والواردات.

أولاً: مفهوم الميزان التجاري

يُعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات الدولة ووارداتها خلال فترة زمنية معينة، ويُعد جزءاً من ميزان المدفوعات. ويمكن أن يكون الميزان التجاري في ثلاث حالات:

- فائض الميزان التجاري: عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات.
- عجز الميزان التجاري: عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات.
- التوازن التجاري: عندما تتساوى الصادرات مع الواردات (السرتي، 2009، ص 214).

ثانياً: تأثير انخفاض قيمة العملة على الميزان التجاري

عندما تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، تحدث عدة تغييرات تؤثر على الميزان التجاري، ومن أهمها:

1- زيادة الصادرات

يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية بالنسبة للمستوردين الأجانب، مما يجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية. ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الصادرات الوطنية.

2- انخفاض الواردات

في المقابل، يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما يؤدي إلى تقليل الطلب عليها، وبالتالي انخفاض حجم الواردات.

3- تحسين الميزان التجاري

نتيجة لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات، يتحسن الميزان التجاري للدولة، وقد يتحول العجز التجاري إلى فائض تجاري.

4- دعم الإنتاج المحلي

يؤدي انخفاض الواردات وزيادة الصادرات إلى تحفيز الإنتاج المحلي، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

5- شرط مارشال-ليرنر

لا يؤدي انخفاض قيمة العملة دائماً إلى تحسين الميزان التجاري، بل يعتمد ذلك على ما يُعرف بشرط "مارشال-ليرنر"، والذي ينص على أن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري إذا كانت مرونة الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح (السيد مليحي، 2011، ص 259).

ثالثاً: تأثير ارتفاع قيمة العملة على الميزان التجاري

عندما ترتفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، تحدث آثار عكسية تؤثر على الميزان التجاري، ومن أهمها:

1- انخفاض الصادرات

يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الوطنية.

2- زيادة الواردات

يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، مما يزيد من الطلب عليها، وبالتالي زيادة حجم الواردات.

3- تدهور الميزان التجاري

نتيجة لانخفاض الصادرات وزيادة الواردات، يتدهور الميزان التجاري وقد يتحول الفائض التجاري إلى عجز.

4- زيادة الاعتماد على الخارج

قد يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى زيادة الاعتماد على السلع الأجنبية، مما يؤثر على الصناعات المحلية.

رابعاً: أثر تقلبات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي

إن التقلبات المستمرة في سعر الصرف تؤثر بشكل كبير على استقرار الميزان التجاري، حيث تؤدي هذه التقلبات إلى:

- عدم استقرار أسعار الصادرات والواردات.
- زيادة المخاطر في التجارة الدولية.
- صعوبة التخطيط الاقتصادي.

كما أن تقلبات سعر الصرف قد تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، خاصة إذا كانت الدولة تعتمد على استيراد المواد الأولية (صيد، 2013، ص 126).

خامساً: منحنى J وتأثيره على الميزان التجاري

في بعض الحالات، قد يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى تدهور الميزان التجاري في المدى القصير قبل أن يتحسن في المدى الطويل، ويُعرف هذا التأثير بمنحنى (J) .

حيث يحدث ما يلي:

- في المدى القصير: ترتفع قيمة الواردات بسبب العقود السابقة.
- في المدى الطويل: تزداد الصادرات وتنخفض الواردات.
- يتحسن الميزان التجاري تدريجياً.

ويُعد هذا التأثير من أهم النظريات التي تفسر العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري (صيد، 2013، ص 127).

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يُعدّ عرض الدراسات السابقة خطوة أساسية في البحث العلمي، إذ يتيح للباحث الاطلاع على الجهود العلمية التي تناولت موضوع الدراسة من زوايا مختلفة، ويساعد على تحديد المنهج المناسب، وفهم أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، كما يُبرز القيمة العلمية المضافة للدراسة الحالية. وفي هذا المبحث سيتم عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت أثر سعر الصرف على التجارة الدولية، مع تخصيص فقرة مستقلة لكل دراسة.

المطلب الأول: الدراسات العربية

1- دراسة عبد العزيز برية (2016): "تقلبات أسعار الصرف وانعكاسها على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري، من خلال قياس طبيعة العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات والواردات، ومدى قدرة سياسة الصرف على المساهمة في تصحيح الاختلالات الدولية وتحسين وضعية الميزان التجاري.

اعتمد الباحث على المنهج القياسي التحليلي، مستعيناً ببيانات إحصائية سنوية تغطي الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2014، وتم استخدام أدوات الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، واختبار مدى تحقق شرط مارشال-ليرنر وأثر تغيرات سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل.

شمل مجال الدراسة الاقتصاد الجزائري، مع التركيز على التجارة الدولية والميزان التجاري في ظل الاعتماد الكبير على صادرات المحروقات، وهو ما أتاح تقييم مدى فعالية تخفيض قيمة العملة في تحسين الأداء التجاري الخارجي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري .
- أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري يمكن أن يسهم في تحسين الميزان التجاري على المدى الطويل .
- أن تأثير سعر الصرف ظل محدوداً بسبب الاعتماد الكبير على صادرات المحروقات وضعف تنوع الصادرات غير النفطية .
- أن فعالية سياسة الصرف ترتبط بمدى مرونة الطلب على الصادرات والواردات، وبقدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة لتغيرات الأسعار النسبية .

وقد أوصى الباحث بضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية، وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، حتى تصبح سياسة سعر الصرف أكثر فعالية في دعم التجارة الدولية وتحقيق التوازن الخارجي.

2- دراسة عبد الجليل هجيرة (2011): "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، مع التركيز على مدى قدرة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على تحسين الصادرات وتقليص الواردات وتحقيق التوازن في المبادلات التجارية الدولية.

اعتمد الباحث على المنهج القياسي التحليلي، مستخدمًا بيانات زمنية تخص الاقتصاد الجزائري، إلى جانب أدوات الاقتصاد القياسي لاختبار العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الأجلين القصير والطويل.

شمل مجال الدراسة الاقتصاد الجزائري، مع التركيز على الصادرات والواردات والميزان التجاري في ظل الاعتماد الكبير على صادرات المحروقات وتأثر الاقتصاد الوطني بالتقلبات الدولية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:

- وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري .
 - أن تخفيض قيمة الدينار يمكن أن يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري إذا توفرت مرونة كافية للصادرات والواردات .
 - أن أثر سعر الصرف يبقى محدودًا في ظل ضعف تنوع الصادرات واعتماد الجزائر على قطاع المحروقات .
 - أن الإصلاحات الهيكلية وتنويع الإنتاج شرط أساسي لتعزيز فعالية سياسة الصرف .
- وقد أوصى الباحث بضرورة دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وتطوير الصادرات الوطنية، وتبني سياسات اقتصادية مكاملة لسياسة الصرف لتحقيق نتائج أكثر فعالية.

3- دراسة زاهر عبد الحليم خضر (2012): "تأثير تغير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-2010"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني، ومن بينها التجارة الدولية، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، والاستثمار.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي مدعّمًا بالأساليب الإحصائية والقياسية، مستندًا إلى بيانات رسمية تغطي الفترة الممتدة من 1994 إلى 2010.

شمل مجال الدراسة الاقتصاد الفلسطيني الذي يتسم بدرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي والتبعية الدولية، مما جعله حساسًا بشكل كبير تجاه تقلبات أسعار الصرف.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:

- وجود تأثير واضح لتغيرات سعر الصرف على التجارة الدولية ومختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية .

- أن تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي .
- تراجع الاستثمارات والإنتاج نتيجة عدم الاستقرار النقدي .
- ارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة تكلفة الواردات .

وقد أوصى الباحث بضرورة تحقيق قدر أكبر من الاستقرار النقدي، وتعزيز السياسات الاقتصادية الداعمة للإنتاج والاستثمار، وتقليل الاعتماد على العوامل الدولية.

4- دراسة عيساوي رياض وهاني محمد (2024): "التجارة الخارجية في الجزائر (الواقع والتحديات): دراسة تحليلية للفترة 2010-2022"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية، والتحديات التي تواجهها، مع التركيز على هيكل الصادرات والواردات ومدى قدرة الاقتصاد الجزائري على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى بيانات وإحصاءات رسمية تخص الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022.

شمل مجال الدراسة الاقتصاد الجزائري، خاصة مؤشرات التجارة الخارجية والميزان التجاري وهيكل المبادلات التجارية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:

- استمرار الاعتماد الكبير على صادرات المحروقات .
- ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات .
- حساسية التجارة الخارجية الجزائرية للتقلبات الاقتصادية الدولية .
- الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية .

وقد أوصى الباحثان بضرورة تنويع الصادرات، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتعزيز تنافسية المؤسسات الجزائرية، وتقليل التبعية للمحروقات من أجل تحقيق تجارة خارجية أكثر استقرارًا واستدامة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- دراسة "Bahmani-Oskooee and Ratha (2004): "The J-Curve: A Literature Review"

هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة وتحليل الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مع التركيز على ظاهرة منحنى J التي تفسر كيفية استجابة الميزان التجاري لتخفيض قيمة العملة في الأجلين القصير والطويل.

اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي المقارن، من خلال استعراض عدد كبير من الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في مختلف الدول المتقدمة والنامية.

شمل مجال الدراسة مجموعة واسعة من البحوث الدولية التي تناولت أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات والميزان التجاري، مما أتاح تكوين رؤية شاملة حول النتائج المتوصل إليها في الأدبيات الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:

- أن تخفيض قيمة العملة لا يؤدي بالضرورة إلى تحسن فوري في الميزان التجاري .
 - أن الميزان التجاري قد يتدهور في المدى القصير قبل أن يتحسن تدريجيًا في المدى الطويل .
 - أن تحقق أثر منحنى ل يعتمد على مرونة الطلب على الصادرات والواردات .
 - أن استجابة الميزان التجاري تختلف باختلاف هيكل الاقتصاد ودرجة انفتاحه على التجارة الدولية .
- وقد أوصى الباحثان بضرورة مراعاة الآثار الزمنية لتغيرات سعر الصرف عند صياغة السياسات الاقتصادية، وعدم الحكم على نتائج تخفيض العملة اعتمادًا على المدى القصير فقط.

2-دراسة "The Role of Exchange Rates in a Popular Model of International Trade" (Rose 1991):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور سعر الصرف في تفسير تطور التجارة الدولية والميزان التجاري، وقياس مدى تأثير تغيرات أسعار الصرف على الصادرات والواردات في عدد من الاقتصادات.

اعتمد الباحث على المنهج القياسي باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.

شمل مجال الدراسة عددًا من الدول، مع التركيز على سلوك الصادرات والواردات ومدى استجابتها للتغيرات في أسعار الصرف.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:

- وجود علاقة واضحة بين تغيرات سعر الصرف والتجارة الخارجية .
- أن تأثير سعر الصرف يعتمد بدرجة كبيرة على مرونة الطلب على الصادرات والواردات .
- أن الاقتصادات الأكثر تنوعًا واستقرارًا تحقق استفادة أكبر من سياسات تعديل سعر الصرف .
- أن أثر تغيرات سعر الصرف قد يختلف بين الأجل القصير والطويل .

وقد أوصى الباحث بضرورة دراسة الخصائص الهيكلية للاقتصاد قبل الاعتماد على سعر الصرف كأداة لتحسين الميزان التجاري.

3- دراسة "Krugman and Obstfeld (2009): "International Economics: Theory and Policy"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري وتحليلي شامل للعلاقات الاقتصادية الدولية، مع التركيز على دور سعر الصرف في تحديد القدرة التنافسية للدول وأثره على التجارة الخارجية والميزان التجاري.

اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي النظري المدعم بالأمثلة التطبيقية والنماذج الاقتصادية المعتمدة في الاقتصاد الدولي.

شمل مجال الدراسة تحليل العلاقات بين أسعار الصرف، التجارة الدولية، تدفقات رؤوس الأموال، والسياسات الاقتصادية الدولية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:

- أن سعر الصرف يمثل أحد أهم محددات القدرة التنافسية الدولية .
- أن انخفاض قيمة العملة يعزز الصادرات ويحد من الواردات في ظل شروط معينة .
- أن تقلبات سعر الصرف تزيد من درجة المخاطر وعدم اليقين في التجارة الدولية .
- أن استقرار سعر الصرف يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار .

وقد أوصى الباحثان بضرورة تحقيق التوازن بين مرونة سعر الصرف واستقراره لضمان دعم التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي.

4- دراسة "Gustav Cassel: "Purchasing Power Parity Theory"

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير كيفية تحديد أسعار الصرف في الأجل الطويل من خلال نظرية تعادل القوة الشرائية، التي تربط بين أسعار الصرف والفروق في مستويات الأسعار بين الدول.

اعتمد الباحث على المنهج النظري التحليلي لتفسير العلاقة بين التضخم المحلي والخارجي وتغيرات أسعار الصرف.

شمل مجال الدراسة تحليل الأسس النظرية المحددة لسعر الصرف وعلاقته بالقدرة الشرائية والتنافسية الدولية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:

- أن سعر الصرف يتحدد في الأجل الطويل وفقاً للفروق في مستويات الأسعار بين الدول .
- أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة .
- أن تغيرات سعر الصرف تؤثر مباشرة في القدرة التنافسية والتجارة الخارجية .
- أن الحفاظ على استقرار الأسعار يساهم في تحقيق استقرار سعر الصرف .

وقد شكلت هذه الدراسة الأساس النظري للعديد من البحوث الحديثة التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية والميزان التجاري.

القيمة المضافة

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وعملية من خلال مساهمتها في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، إذ تسعى إلى تقديم معالجة حديثة وشاملة لهذا الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة. ورغم تعدد الدراسات التي تناولت أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية أو على الميزان التجاري، إلا أن الدراسة الحالية تتميز بعدة جوانب تجعلها تضيف قيمة علمية جديدة مقارنة بالدراسات السابقة.

تتمثل أولى أوجه القيمة المضافة في **الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة (2015-2025)**، وهي فترة حديثة اتسمت بتغيرات اقتصادية داخلية وخارجية كان لها تأثير مباشر في الاقتصاد الجزائري. فقد شهدت هذه الفترة انخفاض أسعار النفط ابتداء من سنة 2014 وما ترتب عنه من تراجع عائدات الصادرات، إضافة إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والنقدية التي مست سياسة سعر الصرف، فضلاً عن تداعيات جائحة كوفيد-19 خلال سنتي 2020 و2021، وما نتج عنها من اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف النقل، وتقلبات أسعار السلع والطاقة، ثم التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي بعد سنة 2022. وتوفر هذه المعطيات بيئة مناسبة لتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية في سياق اقتصادي يتميز بدرجة عالية من التقلب وعدم اليقين.

كما تتمثل القيمة العلمية للدراسة في **اعتمادها على منهج قياسي حديث** لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، بدلاً من الاكتفاء بالوصف والتحليل النظري. حيث تعتمد الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية، وتوظف عدداً من الاختبارات القياسية، مثل اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لاختبار استقرار السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى بناء نموذج قياسي مناسب وتحليل نتائجه وإجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة للتحقق من سلامة النموذج وملاءمته. ويسمح هذا الأسلوب بالحصول على نتائج أكثر دقة وموضوعية، كما يعزز القدرة على تفسير طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية بطريقة علمية تستند إلى الأدلة الإحصائية.

وتبرز القيمة المضافة أيضاً في **شمولية المتغيرات المدروسة**، إذ لا تقتصر الدراسة على تحليل أثر سعر الصرف على متغير واحد فقط، وإنما تتناول العلاقة بين سعر الصرف ومختلف مؤشرات التجارة الخارجية، بما في ذلك الصادرات والواردات والميزان التجاري، وهو ما يسمح بتقديم رؤية متكاملة حول كيفية انتقال أثر تقلبات سعر الصرف إلى مختلف مكونات التجارة الخارجية، وبالتالي تقديم تفسير أكثر شمولاً لطبيعة هذه العلاقة.

ومن الجوانب التي تضيف أهمية على الدراسة الحالية أنها تركز على **خصوصية الاقتصاد الجزائري**، الذي يتميز باعتماده الكبير على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، مقابل محدودية مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات. وهذا الواقع يجعل تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية يختلف عن العديد من الاقتصادات

الأخرى، الأمر الذي يستدعي دراسة متخصصة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري، ومدى قدرة سياسة سعر الصرف على تحسين الأداء التجاري في ظل استمرار هيمنة القطاع النفطي.

كما تسعى الدراسة إلى سد فجوة بحثية تتمثل في قلة الدراسات التي تجمع بين التحليل النظري والقياسي لفترة زمنية حديثة تمتد إلى سنة 2025، خاصة في ظل المستجدات الاقتصادية الدولية والإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري. فمعظم الدراسات السابقة توقفت عند سنوات سابقة ولم تشمل الأحداث الاقتصادية الأخيرة، وهو ما يجعل نتائجها أقل قدرة على تفسير الواقع الاقتصادي الحالي. وبالتالي فإن الدراسة الحالية تقدم تحديثاً علمياً للأدبيات السابقة من خلال إدراج بيانات حديثة وتحليلها باستخدام أدوات قياسية مناسبة.

وتتمثل القيمة التطبيقية للدراسة في أنها لا تقتصر على اختبار الفرضيات العلمية فحسب، وإنما تهدف أيضاً إلى تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في رسم السياسات الاقتصادية، سواء فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف أو بسياسات التجارة الخارجية. فمن خلال تحديد طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والصادرات والواردات، يمكن تقديم توصيات تساعد صناع القرار على تحسين فعالية السياسة النقدية، وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية، وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وترشيد الواردات، بما يساهم في تحسين الميزان التجاري ودعم النمو الاقتصادي.

وتبرز أهمية الدراسة كذلك في أنها توفر مرجعاً علمياً حديثاً يمكن أن يستفيد منه الباحثون وطلبة الجامعات والمهتمون بمجال الاقتصاد الدولي والمالية الدولية، من خلال جمعها بين الإطار النظري والتحليل القياسي في موضوع يعد من أكثر الموضوعات ارتباطاً بالسياسات الاقتصادية الكلية. كما يمكن أن تمثل منطلقاً لإجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات أخرى مؤثرة في التجارة الخارجية، مثل التضخم، وأسعار الفائدة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، والنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل الإطار النظري للعلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من سعر الصرف والتجارة الخارجية، وتحليل مختلف الآليات التي تفسر تأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات والواردات والميزان التجاري، بالإضافة إلى استعراض أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع.

في المبحث الأول، تم التطرق إلى المدخل المفاهيمي لسعر الصرف والتجارة الخارجية، حيث تم توضيح مفهوم سعر الصرف باعتباره السعر الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة بعملة دولة أخرى، مع عرض أهم أنواعه المتمثلة في سعر الصرف الاسمي، والحقيقي، والفعلي، والفعلي الحقيقي. كما تم استعراض أهم وظائف سعر الصرف، ومنها الوظيفة القياسية، والتطويرية، والتوزيعية، إضافة إلى أبرز النظريات المفسرة له، مثل نظرية تعادل القوة الشرائية، ونظرية تكافؤ أسعار الفائدة، ونظرية الأرصدة، والنظرية الكمية. كما تناول هذا المبحث مفهوم التجارة الخارجية، وأنواعها الأساسية المتمثلة في الصادرات والواردات، وأبرز أوجه أهميتها في دعم النمو الاقتصادي، وتحسين الميزان التجاري، ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول.

أما في المبحث الثاني، فقد تم تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، حيث تبين أن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي عادة إلى زيادة الصادرات نتيجة تحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وفي المقابل يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات وانخفاض الطلب عليها، وهو ما قد ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري إذا توفرت الشروط المناسبة، وعلى رأسها شرط مارشال-ليرنر. كما تم توضيح أن ارتفاع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى آثار عكسية تتمثل في انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وتدهور الميزان التجاري. وتم كذلك إبراز أثر تقلبات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي والتجاري، مع الإشارة إلى منحنى J الذي يفسر التأخر الزمني في تحسن الميزان التجاري بعد تخفيض قيمة العملة.

وفي المبحث الثالث، تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية والميزان التجاري. وقد أظهرت هذه الدراسات وجود علاقة وثيقة بين تغيرات سعر الصرف ومؤشرات التجارة الخارجية، مع اختلاف درجة التأثير باختلاف طبيعة الاقتصاد ودرجة تنوعه الإنتاجي ومرونة الطلب على الصادرات والواردات. كما أكدت معظم الدراسات أن فعالية سياسة سعر الصرف في تحسين الميزان التجاري تتطلب وجود قاعدة إنتاجية قوية واقتصاد أكثر تنوعاً وقدرة على الاستجابة للتغيرات الخارجية.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن سعر الصرف يمثل أحد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في التجارة الخارجية، وأن التغيرات التي تطرأ عليه تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الصادرات والواردات والميزان التجاري، وبالتالي على الأداء الاقتصادي الكلي للدولة. ويشكل هذا الإطار النظري قاعدة علمية ومنهجية مهمة للانتقال إلى الفصل الثاني، الذي سيخصص للدراسة التطبيقية وتحليل أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية اعتماداً على البيانات والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة .

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري الذي تتناول مفاهيم سعر الصرف والتجارة الخارجية والعلاقة بينهما، إضافة إلى عرض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، يأتي هذا الفصل لمعالجة الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال تحليل واقع تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، وكذا قياس أثر هذه التقلبات على التجارة الخارجية باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية المناسبة. وتكتسي الدراسة التطبيقية أهمية بالغة باعتبارها تسمح باختبار الفرضيات النظرية في الواقع الاقتصادي الجزائري، وتساهم في فهم طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومختلف مؤشرات التجارة الخارجية، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات وما يرافق ذلك من تأثير مستمر بالتقلبات التي تعرفها الأسواق المالية وأسواق الطاقة العالمية.

وعليه، سيتم في هذا الفصل التطرق في المبحث الأول إلى دراسة واقع تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة الدراسة، من خلال تحليل تطور سعر الصرف ومؤشرات التجارة الخارجية، في حين يخصص المبحث الثاني للدراسة القياسية التي تهدف إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر، مع عرض النتائج المتوصل إليها وتحليلها ومناقشتها.

المبحث الأول: واقع تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)

يهدف هذا المبحث إلى تقديم صورة شاملة حول واقع تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، وذلك من خلال دراسة تطور سعر صرف الدينار الجزائري والعوامل المؤثرة في تقلباته، إضافة إلى تحليل أهم مؤشرات التجارة الخارجية المتمثلة في الصادرات والواردات والميزان التجاري.

وتساعد هذه الدراسة الوصفية على فهم السياق الاقتصادي الذي تتحرك في إطاره متغيرات الدراسة، كما تمثل قاعدة أساسية للدراسة القياسية اللاحقة التي تسعى إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر. ولتحقيق ذلك، سيتم في المطلب الأول دراسة تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة، بينما يخصص المطلب الثاني لتحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر والوقوف على أبرز التغيرات التي عرفت خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2015-2025)

الفرع الأول: تطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي .

يُعد سعر الصرف الاسمي من أهم المؤشرات النقدية والاقتصادية التي تعكس قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، ويُقصد به عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة في الاقتصاد الجزائري نظراً للدور المحوري الذي يلعبه في تحديد تكاليف المبادلات التجارية

الخارجية والتأثير على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، فضلاً عن ارتباطه المباشر بعائدات الصادرات النفطية التي تمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر.

ويحتل الدولار الأمريكي مكانة متميزة في النظام النقدي الدولي باعتباره العملة الأكثر استخداماً في المعاملات التجارية والمالية العالمية، كما يُعد العملة المرجعية الرئيسية في تسعير النفط والغاز الطبيعي في الأسواق الدولية. وبالنسبة للجزائر، فإن أغلب إيرادات الصادرات تأتي من قطاع المحروقات الذي يتم تسعيره بالدولار الأمريكي، الأمر الذي يجعل أي تغير في سعر صرف الدينار مقابل الدولار ينعكس بصورة مباشرة على الإيرادات الخارجية للدولة وعلى مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية.

شهد سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025 تطورات ملحوظة ارتبطت بالعديد من المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية. فقد تميزت بداية الفترة باستمرار تداعيات الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية الذي بدأ منذ منتصف سنة 2014، حيث أدى تراجع أسعار المحروقات إلى انخفاض عائدات التصدير وتراجع احتياطات الصرف، مما دفع السلطات النقدية إلى اعتماد سياسة تدرجية لتخفيض قيمة الدينار بهدف الحفاظ على التوازنات الخارجية والحد من استنزاف احتياطات النقد الأجنبي.

وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 2015 و2017، عرف سعر صرف الدينار اتجاهاً تصاعدياً مقابل الدولار الأمريكي، وهو ما يعكس تراجع قيمته الخارجية. وقد جاء ذلك نتيجة استمرار الضغوط على الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وتزايد الحاجة إلى تمويل الواردات، بالإضافة إلى تبني بنك الجزائر سياسة تسمح بمرونة أكبر في إدارة سعر الصرف من أجل التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الخارجية.

أما خلال سنتي 2018 و2019، فقد سجل سعر الصرف نوعاً من الاستقرار النسبي مقارنة بالسنوات السابقة، مدعوماً بالتحسن النسبي الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية. ورغم هذا التحسن، استمرت السلطات النقدية في انتهاج سياسة التخفيض التدريجي للدينار بهدف المحافظة على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتقليص الاختلالات الخارجية، وهو ما جعل الدينار يواصل تراجعته ولكن بوتيرة أقل حدة مقارنة بالفترة السابقة.

وشكلت سنة 2020 محطة استثنائية في مسار سعر الصرف نتيجة انتشار جائحة كوفيد-19 وما ترتب عنها من ركود اقتصادي عالمي وانخفاض حاد في الطلب على النفط والغاز الطبيعي. وقد انعكس هذا الوضع سلباً على الاقتصاد الجزائري من خلال تراجع الصادرات وانخفاض موارد النقد الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط على سعر صرف الدينار واستمرار انخفاض قيمته مقابل الدولار الأمريكي.

ومع بداية التعافي الاقتصادي العالمي خلال سنتي 2021 و2022، شهدت أسعار الطاقة ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة عودة النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع الطلب على النفط والغاز، إضافة إلى التطورات الجيوسياسية التي عرفتها الأسواق الدولية. وقد ساهم هذا التحسن في تعزيز الإيرادات الخارجية للجزائر وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، غير أن سعر صرف الدينار واصل اتجاهه التنازلي نتيجة استمرار السياسات الرامية إلى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الوطنية.

وفي الفترة الممتدة من 2023 إلى 2025، ظل سعر صرف الدينار الجزائري متأثراً بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، من بينها تطورات أسعار النفط العالمية، ومستويات التضخم المحلية والعالمية، وتوجهات السياسة النقدية لبنك الجزائر، فضلاً عن التحولات التي شهدتها الاقتصاد العالمي. وقد أظهرت بيانات هذه الفترة استمرار الاتجاه العام نحو انخفاض قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي، وإن كان ذلك بوتيرة متفاوتة من سنة إلى أخرى.

ومن خلال تتبع تطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري خلال الفترة (2015-2025)، يتضح وجود اتجاه عام نحو تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي، وهو ما يعكس تأثر الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات الاقتصادية الدولية، خاصة تقلبات أسعار النفط، باعتبارها العامل الأكثر تأثيراً في موارد البلاد من العملة الصعبة. كما يعكس هذا التطور سعي السلطات النقدية إلى تحقيق قدر من التوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على تنافسية الاقتصاد الوطني في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

جدول رقم (2-1): تطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2015-2025)

السنة	سعر الصرف (دينار/دولار)
2015	100.46
2016	109.47
2017	110.97
2018	116.62
2019	119.36
2020	126.75
2021	135.06
2022	142.14
2023	135.36
2024	134.38

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، والنشرة الإحصائية لصندوق النقد الدولي (IFS)، 2025.

الفرع الثاني: تقلبات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيها .

تُعد تقلبات سعر الصرف من الظواهر الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين وصناع القرار الاقتصادي، نظراً لما تتركه من آثار مباشرة وغير مباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية، لاسيما التجارة الخارجية والاستثمار والنمو الاقتصادي. ويُقصد بتقلبات سعر الصرف التغيرات المستمرة التي تطرأ على قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية خلال فترة زمنية معينة، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية والسياسية المحلية والدولية.

وتكتسب دراسة تقلبات سعر الصرف في الجزائر أهمية خاصة بالنظر إلى الطبيعة الربعية للاقتصاد الوطني واعتماده الكبير على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة. فالتغيرات التي تشهدها أسواق النفط العالمية تنعكس بشكل مباشر على الإيرادات الخارجية ومستويات احتياطات الصرف، مما يؤثر بدوره على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري. ولذلك فإن فهم العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف يعد أمراً ضرورياً لتحليل انعكاساتها على التجارة الخارجية والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

شهد سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2015-2025) تقلبات متفاوتة ارتبطت بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية. فقد تزامنت بداية الفترة مع استمرار تداعيات الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي أدى إلى تراجع عائدات التصدير وانخفاض احتياطات النقد الأجنبي، مما فرض ضغوطاً متزايدة على قيمة الدينار الجزائري. كما ساهمت جائحة كوفيد-19 سنة 2020 في تعميق هذه الضغوط نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على الطاقة.

وتُعد أسعار النفط من أهم العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف في الجزائر، نظراً لكون المحروقات تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الوطنية. فعندما ترتفع أسعار النفط تتحسن الإيرادات الخارجية وتزداد تدفقات العملة الصعبة، مما يساهم في دعم استقرار الدينار الجزائري. أما في حالة انخفاض أسعار النفط، فإن موارد الدولة من النقد الأجنبي تتراجع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على سعر الصرف وارتفاع احتمالات انخفاض قيمة العملة الوطنية.

كما تؤثر احتياطات الصرف بشكل مباشر على استقرار سعر الصرف، حيث تمثل هذه الاحتياطات أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها السلطات النقدية لمواجهة الاختلالات الخارجية ودعم قيمة العملة الوطنية. فكلما ارتفع مستوى احتياطات الصرف ازدادت قدرة البنك المركزي على التدخل في سوق الصرف والمحافظة على استقرار العملة، بينما يؤدي تراجع هذه الاحتياطات إلى تقليص هامش التدخل وزيادة احتمالات تقلب سعر الصرف.

ويُعد معدل التضخم من العوامل المؤثرة كذلك في تحديد قيمة العملة الوطنية، إذ يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى تراجع القوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، وهو ما ينعكس سلباً على سعر الصرف. كما أن الفروقات في معدلات التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين تؤثر في القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وفي تطور سعر الصرف على المدى المتوسط والطويل.

ومن بين العوامل المؤثرة أيضاً السياسة النقدية التي ينتهجها بنك الجزائر، حيث تلعب أسعار الفائدة وإدارة السيولة النقدية وسياسات سوق الصرف دوراً مهماً في توجيه حركة سعر الصرف. وتسعى السلطات النقدية عادة إلى تحقيق التوازن بين استقرار الأسعار والمحافظة على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وهو ما يجعل سعر الصرف يتأثر بالخيارات والسياسات الاقتصادية المعتمدة.

إضافة إلى العوامل الداخلية، يتأثر سعر صرف الدينار الجزائري بعدد من العوامل الخارجية، من بينها الأزمات الاقتصادية العالمية والتقلبات التي تشهدها الأسواق المالية الدولية، فضلاً عن التغيرات التي تطرأ على قيمة الدولار الأمريكي باعتباره العملة المرجعية الأساسية في المبادلات التجارية الدولية. كما تؤثر التطورات الجيوسياسية والتوترات الدولية على حركة رؤوس الأموال وأسعار الطاقة، وهو ما ينعكس بصورة غير مباشرة على سعر الصرف في الجزائر. ولإبراز بعض العوامل الاقتصادية المرتبطة بتقلبات سعر الصرف خلال فترة الدراسة، يمكن عرض الجدول الآتي:

جدول رقم (2-2): أهم العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)

العامل	تأثيرها على سعر الصرف
أسعار النفط	دعم استقرار الدينار عند الارتفاع وزيادة الضغوط عليه عند الانخفاض
احتياطات الصرف	تعزيز قدرة البنك المركزي على التدخل في سوق الصرف
معدل التضخم	ارتفاع التضخم يؤدي إلى تراجع قيمة العملة الوطنية
السياسة النقدية	تؤثر في إدارة السيولة واستقرار السوق النقدية
الأزمات الاقتصادية العالمية	تؤدي إلى زيادة عدم اليقين وتقلبات سعر الصرف
قوة الدولار الأمريكي	تؤثر على قيمة الدينار باعتباره مرتبطاً بالمبادلات المقومة بالدولار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الأدبيات الاقتصادية وتقارير بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن تقلبات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2015-2025) كانت نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، في مقدمتها أسعار النفط واحتياطات الصرف والسياسات النقدية والأوضاع الاقتصادية العالمية. كما أن استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات جعل سعر الصرف أكثر

حساسية للصدمات الخارجية، الأمر الذي يبرز أهمية تنويع الاقتصاد الوطني وتقوية القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات من أجل الحد من آثار التقلبات وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)

الفرع الأول: تطور الصادرات والواردات الجزائرية .

تُعد الصادرات والواردات من أهم مكونات التجارة الخارجية، حيث تعكس الصادرات قدرة الاقتصاد الوطني على تسويق منتجاته في الأسواق الدولية والحصول على الموارد المالية بالعملة الصعبة، بينما تمثل الواردات مختلف السلع والخدمات التي يتم اقتناؤها من الخارج لتلبية احتياجات الاستهلاك والإنتاج المحلي. وتكتسي دراسة تطور الصادرات والواردات أهمية كبيرة في تحليل أداء التجارة الخارجية، لما لها من دور أساسي في تحديد وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي.

وقد اتسمت التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025 بمجموعة من التحولات المرتبطة أساساً بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، باعتبار أن المحروقات تمثل المصدر الرئيسي للصادرات الجزائرية. كما تأثرت الواردات بدورها بالتغيرات التي شهدتها الاقتصاد الوطني، والسياسات الحكومية الرامية إلى ترشيد الاستيراد وتقليص العجز التجاري والحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي.

شهدت الصادرات الجزائرية خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة تراجعاً ملحوظاً نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية الذي بدأ منذ سنة 2014، حيث انعكس هذا الانخفاض مباشرة على قيمة الصادرات بسبب الاعتماد الكبير على صادرات المحروقات. وقد أدى ذلك إلى تراجع الإيرادات الخارجية وانخفاض موارد الدولة من العملة الصعبة، الأمر الذي أثر سلباً على مختلف المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية.

ومع التحسن النسبي الذي عرفته أسعار النفط خلال سنتي 2018 و2019، سجلت الصادرات الجزائرية تحسناً محدوداً، غير أن هذا التحسن لم يستمر طويلاً بسبب الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن انتشار جائحة كوفيد-19 سنة 2020، والتي تسببت في انخفاض الطلب العالمي على الطاقة وتراجع المبادلات التجارية الدولية. وقد أدى ذلك إلى تسجيل مستويات منخفضة للصادرات مقارنة بالسنوات السابقة.

أما خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2023، فقد شهدت الصادرات الجزائرية انتعاشاً ملحوظاً مدعوماً بارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، خاصة في ظل زيادة الطلب العالمي على الطاقة والتوترات الجيوسياسية الدولية. وقد انعكس هذا الوضع إيجابياً على الإيرادات الخارجية للجزائر وساهم في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية.

وفي المقابل، عرفت الواردات الجزائرية تطوراً متبايناً خلال فترة الدراسة، حيث ظلت عند مستويات مرتفعة نسبياً نتيجة اعتماد الاقتصاد الوطني على استيراد العديد من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية والتجهيزات الصناعية. غير أن

السلطات العمومية اتخذت خلال السنوات الأخيرة مجموعة من الإجراءات الرامية إلى ترشيد الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي بهدف تقليص التبعية للخارج والحفاظ على احتياطات الصرف.

كما ساهمت هذه الإجراءات في الحد من ارتفاع فاتورة الاستيراد خلال بعض السنوات، خاصة مع تشجيع الاستثمار الوطني وإطلاق برامج لدعم الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومع ذلك، لا تزال الواردات تمثل جزءاً مهماً من المبادلات التجارية الجزائرية نظراً لحاجة الاقتصاد الوطني إلى العديد من المنتجات التي لا يتم إنتاجها محلياً بكميات كافية.

ولإبراز تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة، يوضح الجدول الآتي القيم المسجلة خلال الفترة (2015-2025):

جدول رقم (2-3): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2015-2025) (مليار دولار أمريكي)

الواردات	الصادرات	السنة
52.6	34.8	2015
47.0	30.0	2016
46.0	35.1	2017
46.3	41.8	2018
41.9	35.8	2019
35.4	21.9	2020
37.4	38.6	2021
38.7	65.7	2022
42.8	55.5	2023
45.3	49.0	2024
46.5	52.0	2025

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والبنك الدولي.

ومن خلال بيانات الجدول، يلاحظ أن الصادرات الجزائرية عرفت تذبذباً واضحاً خلال فترة الدراسة، حيث ارتبطت بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية. كما يتضح أن الواردات ظلت مرتفعة نسبياً رغم الجهود المبذولة لترشيدها، وهو ما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على الخارج في توفير العديد من السلع والخدمات. وتبرز هذه النتائج الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني وحساسية التجارة الخارجية الجزائرية تجاه التطورات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يجعل تنويع الصادرات وتعزيز الإنتاج المحلي من بين أهم التحديات المطروحة لتحقيق استقرار أكبر في المبادلات التجارية الخارجية.

الفرع الثاني: تطور الميزان التجاري وهيكل التجارة الخارجية .

يُعد الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تُستخدم لقياس أداء التجارة الخارجية للدولة، حيث يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة. ويكون الميزان التجاري في حالة فائض عندما تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات، بينما يكون في حالة عجز عندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات. وتكمن أهمية هذا المؤشر في كونه يعكس مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل وارداته من خلال موارده الذاتية من العملة الصعبة، كما يساهم في تقييم درجة الانفتاح الاقتصادي والتنافسية الدولية للدولة.

ويتميز الميزان التجاري الجزائري بارتباطه الوثيق بتطورات أسواق النفط والغاز العالمية، نظراً لهيمنة المحروقات على هيكل الصادرات الوطنية. لذلك فإن أي تغير في أسعار الطاقة ينعكس بصورة مباشرة على قيمة الصادرات ومن ثم على وضعية الميزان التجاري. كما يتأثر هذا الأخير بمستويات الواردات التي ترتبط بدورها بحجم الطلب المحلي ومتطلبات النشاط الاقتصادي.

وقد شهد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025 تقلبات ملحوظة نتيجة التغيرات التي عرفت الأسواق العالمية للطاقة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية التي انتهجتها السلطات العمومية بهدف التحكم في الواردات وتحسين التوازنات الخارجية.

فخلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، سجل الميزان التجاري عجزاً ملحوظاً نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتراجع الإيرادات الخارجية، حيث كانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات بشكل واضح. وقد أدى هذا الوضع إلى استنزاف جزء من احتياطات الصرف وتزايد الضغوط على التوازنات المالية الخارجية للدولة.

واستمر العجز التجاري خلال السنوات اللاحقة بدرجات متفاوتة، إلى أن بلغت تداعياته ذروتها سنة 2020 بفعل الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، والتي تسببت في تراجع الصادرات النفطية وانخفاض الطلب العالمي على الطاقة. وقد انعكس ذلك سلباً على الميزان التجاري الذي سجل أحد أكبر مستويات العجز خلال فترة الدراسة.

ومع بداية التعافي الاقتصادي العالمي خلال سنتي 2021 و2022، وتحسن أسعار النفط والغاز الطبيعي، عرفت التجارة الخارجية الجزائرية تحسناً ملحوظاً انعكس في تسجيل فوائض تجارية معتبرة. وقد ساهم الارتفاع الكبير في

قيمة الصادرات خلال هذه الفترة في تعزيز الإيرادات الخارجية وتحسين وضعية الميزان التجاري مقارنة بالسنوات السابقة.

كما استمرت الفوائض التجارية خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وإن كانت بدرجات متفاوتة نتيجة استمرار تقلبات أسعار الطاقة وارتفاع الواردات المرتبطة بمتطلبات النشاط الاقتصادي. ويعكس هذا الوضع استمرار تأثر الميزان التجاري الجزائري بالعوامل الخارجية المرتبطة أساساً بأسواق المحروقات العالمية.

ولإبراز تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2015-2025)، يوضح الجدول الآتي البيانات المسجلة:

جدول رقم (2-4): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2015-2025) (مليار دولار أمريكي)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2015	34.8	52.6	-17.8
2016	30.0	47.0	-17.0
2017	35.1	46.0	-10.9
2018	41.8	46.3	-4.5
2019	35.8	41.9	-6.1
2020	21.9	35.4	-13.5
2021	38.6	37.4	+1.2
2022	65.7	38.7	+26.9
2023	55.5	42.8	+12.7
2024	49.0	45.3	+3.7
2025	52.0	46.5	+5.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

أما فيما يتعلق بهيكل التجارة الخارجية الجزائرية، فيلاحظ أن الصادرات الوطنية ما تزال تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، في حين تبقى مساهمة الصادرات غير النفطية محدودة رغم التحسن النسبي الذي سجلته خلال السنوات الأخيرة. ويجعل هذا الوضع الاقتصاد الوطني أكثر عرضة للتقلبات الخارجية الناتجة عن تغير أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية.

وفي المقابل، تتسم الواردات الجزائرية بالتنوع، حيث تشمل المواد الغذائية، والآلات والمعدات الصناعية، والمواد الأولية، ومختلف السلع الاستهلاكية. ويعكس هذا التنوع اتساع احتياجات الاقتصاد الوطني واعتماده على الخارج في توفير العديد من مستلزمات الإنتاج والاستهلاك.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2015-2025) كان مرتبطاً بشكل أساسي بتقلبات أسعار المحروقات، وهو ما يؤكد استمرار هشاشة هيكل التجارة الخارجية الجزائرية واعتمادها الكبير على قطاع النفط والغاز. وعليه، فإن تحقيق استقرار أكبر في الميزان التجاري يتطلب مواصلة جهود تنويع الاقتصاد الوطني، وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتعزيز الإنتاج المحلي بهدف تقليص التبعية للواردات وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في الأسواق الدولية.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر

بعد التطرق في المبحث الأول إلى دراسة واقع تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)، من خلال تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري ومؤشرات التجارة الخارجية المتمثلة في الصادرات والواردات والميزان التجاري، يأتي هذا المبحث لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات من الجانب الكمي والقياسي.

وتكتسي الدراسة القياسية أهمية كبيرة لأنها تسمح باختبار الفرضيات التي تم طرحها في الجانب النظري، كما تمكن من تحديد طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية وقياس درجة تأثيرها خلال فترة الدراسة. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، سيتم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية المناسبة لتحليل البيانات واستخلاص النتائج العلمية التي تساعد على تفسير سلوك المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

وعليه، سيتم في المطلب الأول عرض طريقة الدراسة والأدوات المستخدمة، في حين يخصص المطلب الثاني لعرض نتائج الدراسة القياسية وتحليلها ومناقشتها.

المطلب الأول: منهجية الدراسة والنموذج القياسي

يُعد الجانب القياسي من أهم مراحل البحث العلمي في الدراسات الاقتصادية، إذ يسمح بالانتقال من التحليل النظري والوصف العام للظاهرة الاقتصادية إلى التحليل الكمي الذي يعتمد على البيانات الإحصائية والنماذج القياسية من أجل قياس طبيعة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية واختبار الفرضيات المطروحة. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه

الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية المناسبة.

وتكتسي الدراسة القياسية أهمية خاصة في هذا البحث لأنها تسمح بتحديد اتجاه العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، ومعرفة ما إذا كانت التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف تؤثر فعلاً على الصادرات والواردات والميزان التجاري، إضافة إلى تقدير حجم هذا التأثير ومدى معنويته الإحصائية. كما تساعد النتائج المتوصل إليها في تقديم تفسير علمي وموضوعي لطبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، وهي فترة شهدت العديد من التغيرات الاقتصادية المهمة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، من بينها تقلبات أسعار النفط، وتدايعات جائحة كوفيد-19، والتغيرات التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية، بالإضافة إلى التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة. وقد تم الحصول على البيانات من مصادر رسمية موثوقة، على غرار بنك الجزائر، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، في حين تم الاعتماد على المنهج القياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات واختبار الفرضيات المطروحة. ويستند هذا المنهج إلى توظيف الأساليب الإحصائية والاقتصادية المناسبة لتحليل البيانات واستخلاص النتائج التي تساعد على فهم الظاهرة المدروسة بصورة أكثر دقة.

الفرع الأول: طريقة الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على تحليل العلاقة بين متغير مستقل يتمثل في سعر الصرف، ومتغيرات تابعة تتمثل في مؤشرات التجارة الخارجية. ويهدف هذا التحليل إلى معرفة مدى تأثر التجارة الخارجية في الجزائر بالتقلبات التي يشهدها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة.

وقد تم اختيار سعر الصرف باعتباره أحد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في المبادلات التجارية الدولية، حيث يؤثر بصورة مباشرة على أسعار السلع المستوردة والمصدرة وعلى القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية. كما تم اختيار الصادرات والواردات والميزان التجاري كمؤشرات للتجارة الخارجية نظراً لقدرتها على التعبير عن واقع النشاط التجاري الخارجي للاقتصاد الجزائري.

متغيرات الدراسة :

تُعد عملية تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات من الخطوات الأساسية في الدراسات القياسية، إذ تساهم في بناء نموذج اقتصادي قادر على تفسير العلاقة بين الظواهر الاقتصادية محل الدراسة واختبار الفرضيات المطروحة. وانطلاقاً من إشكالية البحث المتمثلة في قياس أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال

الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، تم اختيار مجموعة من المتغيرات التي تتوافق مع أهداف الدراسة وطبيعة العلاقة المراد تحليلها.

وتعتمد الدراسة الحالية على متغير مستقل يتمثل في سعر الصرف، باعتباره العامل الأساسي الذي يُفترض أن يؤثر على التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات التابعة التي تعبر عن أداء التجارة الخارجية الجزائرية. وقد تم اختيار هذه المتغيرات استناداً إلى الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.

أولاً: المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل في **سعر الصرف (EXR)** ، ويُقصد به عدد الوحدات من الدينار الجزائري اللازمة للحصول على وحدة واحدة من الدولار الأمريكي. وقد تم اختيار الدولار الأمريكي باعتباره العملة المرجعية الرئيسية في المبادلات التجارية الدولية، فضلاً عن كونه العملة المستخدمة في تسعير صادرات المحروقات الجزائرية. ويُعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في المبادلات التجارية الخارجية، إذ يؤثر على أسعار السلع المستوردة والمصدرة وعلى القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية.

ثانياً: المتغيرات التابعة

تتمثل المتغيرات التابعة في مؤشرات التجارة الخارجية، والتي تشمل ما يلي:

1-الصادرات(EXP)

تمثل الصادرات القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تقوم الجزائر ببيعها إلى الخارج خلال سنة معينة. وتُعد الصادرات مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة، كما تعكس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية. وتم قياس هذا المتغير بمليار دولار أمريكي.

2-الواردات(IMP)

تشير الواردات إلى القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تستوردها الجزائر من الخارج لتلبية احتياجات الاستهلاك والإنتاج المحلي. ويُقاس هذا المتغير بمليار دولار أمريكي، ويُستخدم لقياس درجة انفتاح الاقتصاد الوطني واعتماده على الأسواق الخارجية.

3-الميزان التجاري(TB)

يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة، ويُعد من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم أداء التجارة الخارجية. ويكون الميزان التجاري في حالة فائض عندما تتجاوز الصادرات الواردات، وفي حالة عجز عندما تفوق الواردات الصادرات. وقد تم التعبير عنه بمليار دولار أمريكي.

وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

جدول رقم (2-5): متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	وحدة القياس
EXR	سعر الصرف	دينار/دولار أمريكي
EXP	الصادرات	مليار دولار أمريكي
IMP	الواردات	مليار دولار أمريكي
TB	الميزان التجاري	مليار دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الطالب.

ويتمثل الهدف من الدراسة القياسية في اختبار مدى تأثير سعر الصرف على مؤشرات التجارة الخارجية السابقة، وذلك من خلال تقدير نموذج قياسي يوضح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات خلال الفترة محل الدراسة.

مصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، وتم الحصول عليها من مجموعة من المصادر الرسمية والدولية المعروفة بدقتها وموثوقيتها، وذلك لضمان جودة البيانات المستعملة في التحليل القياسي. وتتمثل أهم مصادر البيانات فيما يلي:

- بنك الجزائر :للحصول على بيانات سعر الصرف وبعض المؤشرات النقدية والاقتصادية .
- البنك الدولي (World Bank) : للحصول على بيانات التجارة الخارجية والمؤشرات الاقتصادية الكلية .
- صندوق النقد الدولي (IMF) : من خلال قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS) الخاصة بأسعار الصرف والمؤشرات الاقتصادية .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) : للحصول على بيانات الصادرات والواردات والتجارة الخارجية .
- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) : للاستعانة ببعض البيانات الاقتصادية الوطنية عند الحاجة .

وقد تم الاعتماد على هذه المصادر لما تتميز به من مصداقية واعتماد واسع في البحوث والدراسات الاقتصادية، كما تم توحيد البيانات وتحويلها إلى سلاسل زمنية سنوية بما يتناسب مع طبيعة الدراسة القياسية ومتطلبات التحليل الإحصائي.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية التي تساعد على تفسير العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة. وتتمثل أهم هذه الأدوات فيما يلي:

أولاً: الإحصائيات الوصفية، والتي تسمح بتقديم وصف عام للبيانات المستخدمة من خلال حساب المتوسط الحسابي والقيم القصوى والدنيا والانحراف المعياري ومعامل الالتواء وغيرها من المؤشرات الإحصائية.

ثانياً: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية، والذي يساعد على تتبع تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة وإبراز الاتجاهات العامة والتقلبات التي عرفت.

ثالثاً: تحليل الارتباط، والذي يهدف إلى قياس درجة وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومعرفة اتجاه هذه العلاقة سواء كانت طردية أو عكسية.

رابعاً: نموذج الانحدار القياسي، الذي يُعد الأداة الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة لقياس أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، حيث يسمح بتقدير العلاقة الكمية بين المتغيرات وتحديد مقدار التأثير الذي يحدثه المتغير المستقل على المتغيرات التابعة.

خامساً: اختبار معنوية النموذج باستخدام إحصائية (F)، وذلك للتحقق من صلاحية النموذج المقدر وقدرته على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

سادساً: اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية (t-Student)، والذي يسمح بمعرفة مدى معنوية تأثير كل متغير على حدة.

سابعاً: معامل التحديد (R^2)، الذي يوضح نسبة التغيرات في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها بواسطة المتغير المستقل.

ثامناً: الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي، والتي تهدف إلى التأكد من سلامة النموذج وخلوه من المشكلات القياسية التي قد تؤثر على دقة النتائج.

وقد تم استخدام برنامج EViews في معالجة البيانات وإجراء مختلف الاختبارات الإحصائية والقياسية اللازمة، نظراً لما يوفره من إمكانيات كبيرة في تحليل السلاسل الزمنية وتقدير النماذج الاقتصادية واستخراج النتائج بصورة دقيقة.

الفرع الثالث : بناء النموذج القياسي وصياغة الفرضيات .

يُعد بناء النموذج القياسي من أهم مراحل الدراسة التطبيقية، إذ يسمح بترجمة العلاقة النظرية بين المتغيرات الاقتصادية إلى علاقة رياضية يمكن قياسها واختبارها إحصائياً. ويهدف النموذج القياسي إلى تحديد طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، وقياس مدى تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة محل الدراسة.

ويستند النموذج القياسي إلى فرضية أساسية مفادها أن التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف تتعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أداء التجارة الخارجية، سواء من خلال التأثير على الصادرات أو الواردات أو الميزان التجاري. فوفقاً للأدبيات الاقتصادية، يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات من خلال تخفيض أسعارها بالنسبة للمستوردين الأجانب، في حين يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات نتيجة زيادة أسعار السلع الأجنبية عند تحويلها إلى العملة المحلية.

ولقياس هذه العلاقة، تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط باعتباره من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات الاقتصادية التي تهدف إلى تفسير أثر متغير مستقل على متغير تابع. ويأخذ النموذج الصيغة العامة التالية:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- Y_t : يمثل المتغير التابع خلال الفترة t .
 - X_t : يمثل المتغير المستقل خلال الفترة t .
 - α : الحد الثابت.
 - β : معامل الانحدار الذي يعبر عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
 - ε_t : حد الخطأ العشوائي الذي يعكس تأثير العوامل الأخرى غير المدرجة في النموذج.
- وبما أن الدراسة تهدف إلى قياس أثر سعر الصرف على مؤشرات التجارة الخارجية، فقد تم بناء ثلاثة نماذج قياسية على النحو الآتي:

النموذج الأول: أثر سعر الصرف على الصادرات

$$EXP_t = \alpha + \beta EXR_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- EXP : الصادرات.
 - EXR : سعر الصرف.
- ويهدف هذا النموذج إلى قياس مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

النموذج الثاني: أثر سعر الصرف على الواردات

$$IMP_t = \alpha + \beta EXR_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- IMP : الواردات.

• EXR : سعر الصرف .

ويهدف هذا النموذج إلى قياس تأثير سعر الصرف على حجم الواردات الجزائرية.

النموذج الثالث: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري

$$TB_t = \alpha + \beta EXR_t + \varepsilon_t$$

حيث:

• TB : الميزان التجاري .

• EXR : سعر الصرف .

ويهدف هذا النموذج إلى قياس العلاقة بين سعر الصرف ووضعية الميزان التجاري الجزائري.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الفرع الأول: الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

بعد تحديد متغيرات الدراسة وبناء النموذج القياسي، يتم في هذه المرحلة عرض الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وذلك بهدف التعرف على خصائص البيانات المستخدمة في التحليل القياسي من خلال حساب مجموعة من المؤشرات الإحصائية، مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيم القصوى والدنيا، إضافة إلى اختبار Jarque-Bera الذي يسمح بالتحقق من مدى اقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (2-7): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2015-2025)

المؤشر الإحصائي	EXR	IMP	EXP	TB
المتوسط الحسابي (Mean)	124.1382	43.62727	41.83636	-1.790909
الوسيط (Median)	126.7500	45.30000	38.60000	-4.500000
القيمة العظمى (Maximum)	142.1400	52.60000	65.70000	27.00000

-17.80000	21.90000	35.40000	100.4600	القيمة الصغرى (Minimum)
13.65558	12.61010	5.001218	13.51466	الانحراف المعياري (Std. Dev.)
0.716904	0.369695	-0.085622	-0.354488	معامل الالتواء (Skewness)
2.784678	2.418801	2.365625	1.827526	معامل التفرطح (Kurtosis)
0.963494	0.405391	0.197888	0.860448	إحصائية جارك-بييرا (Jarque-Bera)
0.617703	0.816527	0.905793	0.650363	الاحتمال (Probability)
-19.70000	460.2000	479.9000	1365.520	المجموع (Sum)
1900.030	20843.24	21186.85	171339.6	مجموع المربعات (Sum Sq.)
1864.749	1590.145	250.1218	1826.460	مجموع مربعات الانحراف (Sum Sq. Dev.)
11	11	11	11	عدد المشاهدات (Observations)

تحليل جدول الإحصائيات الوصفية

تشير نتائج الإحصائيات الوصفية إلى أن متوسط سعر الصرف (EXR) خلال فترة الدراسة بلغ 124.14 دينار لكل دولار أمريكي، وهو ما يعكس المستوى العام لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2015-2025). كما بلغت أعلى قيمة لسعر الصرف 142.14 دينار/دولار سنة 2022، في حين سجلت أدنى قيمة 100.46 دينار/دولار سنة 2015، مما يدل على وجود تراجع تدريجي في قيمة الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة. كما بلغ الانحراف المعياري 13.51، وهو ما يشير إلى وجود تذبذب متوسط في سعر الصرف.

أما بالنسبة للواردات (IMP)، فقد بلغ متوسطها 43.63 مليار دولار، بينما سجلت أعلى قيمة 52.60 مليار دولار وأدنى قيمة 35.40 مليار دولار. كما بلغ الانحراف المعياري 5.00، وهو ما يعكس استقراراً نسبياً مقارنة بباقي المتغيرات.

وفيما يتعلق بالصادرات (EXP)، فقد بلغ متوسطها 41.84 مليار دولار خلال فترة الدراسة، في حين وصلت إلى أقصى قيمة قدرها 65.70 مليار دولار سنة 2022، وسجلت أدنى قيمة قدرها 21.90 مليار دولار سنة 2020. كما بلغ الانحراف المعياري 12.61، مما يدل على وجود تذبذب ملحوظ في الصادرات نتيجة تأثرها بتقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية.

أما الميزان التجاري (TB)، فقد سجل متوسطاً قدره -1.79 مليار دولار، وهو ما يعكس وجود عجز تجاري متوسط خلال الفترة المدروسة. كما تراوحت قيمه بين 27 مليار دولار كأعلى فائض تجاري و -17.80 مليار دولار كأكبر عجز تجاري، مع انحراف معياري بلغ 13.66، مما يشير إلى تقلبات كبيرة في وضعية الميزان التجاري خلال سنوات الدراسة.

كما تظهر نتائج اختبار Jarque-Bera أن قيم الاحتمال (Probability) لجميع المتغيرات أكبر من مستوى المعنوية (0.05) (5%)، حيث بلغت 0.650 لسعر الصرف، و0.906 للواردات، و0.817 للصادرات، و0.618 للميزان التجاري. وعليه، لا يتم رفض فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات، مما يدل على أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن الاعتماد عليها في التحليل القياسي اللاحق.

الفرع الثاني: دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة

يُعد تحليل الارتباط من أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسات القياسية، حيث يسمح بقياس درجة وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما يساعد في تحديد اتجاه العلاقة سواء كانت طردية أو عكسية. ومن أجل التعرف على طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومؤشرات التجارة الخارجية، تم حساب مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة باستعمال برنامج EViews.

جدول رقم (2-8): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	EXR	EXP	IMP	TB
TB	0.856738	0.930548	-0.384164	1.000000
IMP	-0.657361	-0.019410	1.000000	-0.384164
EXP	0.667057	1.000000	-0.019410	0.930548
EXR	1.000000	0.667057	-0.657361	0.856738

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

تحليل جدول (2-8)

يُظهر جدول مصفوفة الارتباط وجود علاقات متفاوتة القوة والاتجاه بين متغيرات الدراسة. فقد سجل معامل الارتباط بين سعر الصرف (EXR) والصادرات (EXP) قيمة موجبة بلغت 0.667057، وهو ما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة إلى قوية بين المتغيرين، حيث يتزامن ارتفاع سعر الصرف مع ارتفاع قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة.

كما بلغ معامل الارتباط بين سعر الصرف (EXR) والميزان التجاري (TB) 0.856738، وهي قيمة موجبة مرتفعة تعكس وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، مما يشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف كان مصحوباً بتحسين نسبي في وضع الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

في المقابل، سجل معامل الارتباط بين سعر الصرف (EXR) والواردات (IMP) قيمة سالبة بلغت -0.657361، وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية متوسطة إلى قوية، حيث تميل الواردات إلى الانخفاض مع ارتفاع سعر الصرف نتيجة ارتفاع تكلفة السلع الأجنبية المستوردة.

كما يلاحظ وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين الصادرات (EXP) والميزان التجاري (TB) بلغت 0.930548، وهو أمر منطقي بالنظر إلى أن تحسن الصادرات ينعكس مباشرة على وضع الميزان التجاري. في حين سجلت العلاقة بين الصادرات والواردات قيمة ضعيفة جداً بلغت -0.019410، مما يدل على غياب ارتباط واضح بين المتغيرين خلال فترة الدراسة.

وبصفة عامة، تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقات أولية بين سعر الصرف ومؤشرات التجارة الخارجية، الأمر الذي يستدعي الانتقال إلى مرحلة التقدير القياسي من أجل قياس حجم التأثير وتحديد مدى معنويته الإحصائية.

جدول رقم (2-9): نتائج تقدير أثر سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015-2025)

المؤشر	القيمة
معامل سعر الصرف (EXR)	0.622410
الثابت (C)	-35.42848
معامل التحديد (R^2)	0.444966
إحصائية F	7.215209
Prob(F-statistic)	0.024955
t-Statistic للمتغير EXR	2.686114
Prob للمتغير EXR	0.0250
Durbin-Watson	1.430744

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

معادلة النموذج المقدر

$$EPP = -35.42848 + 0.622410EXR$$

تحليل نتائج التقدير

يتضح من نتائج التقدير أن معامل سعر الصرف (EXR) بلغ **0.622410** وهو موجب، مما يدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة. ويعني ذلك أن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي في المتوسط إلى زيادة الصادرات الجزائرية بحوالي **0.62 مليار دولار**، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

أما بالنسبة للثابت (C) فقد بلغ **-35.42848**، وهو يمثل قيمة الصادرات في حالة انعدام تأثير المتغير المستقل، إلا أن أهميته الاقتصادية تبقى محدودة مقارنة بأهمية معامل سعر الصرف.

وبالنسبة لمعامل التحديد (R^2)، فقد بلغت قيمته **0.444966**، أي أن سعر الصرف يفسر حوالي **44.49%** من التغيرات الحاصلة في الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، بينما تعود النسبة المتبقية والمقدرة بـ **55.51%** إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

كما بلغت قيمة إحصائية **F** حوالي **7.215209** مع احتمال إحصائي **0.024955** وهو أقل من مستوى المعنوية **5%**، مما يدل على معنوية النموذج ككل وصلاحيته للتفسير.

أما اختبار **t-Student** الخاص بمعامل سعر الصرف فقد بلغت قيمته **2.686114** باحتمال **0.0250** وهو أقل من **0.05**، مما يدل على أن تأثير سعر الصرف على الصادرات معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية **5%**.

الفرع الرابع: تقدير النموذج القياسي لأثر سعر الصرف على الواردات الجزائرية

وعليه يمكن قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015-2025)

بعد دراسة أثر سعر الصرف على الصادرات الجزائرية، يتم في هذا الفرع تحليل العلاقة بين سعر الصرف والواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، وذلك من خلال تقدير نموذج انحدار خطي بسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). ويهدف هذا النموذج إلى قياس مدى تأثير الواردات بالتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف، باعتبار أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع الأجنبية المستوردة، الأمر الذي قد ينعكس على حجم الواردات.

ختبارات تشخيص النموذج:

لمعرفة صلاحية النموذج المقدر من الضروري إجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية عليه وتتمثل فيما يلي:

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

في إطار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ نعتمد على اختبار Breusch-

Godfrey serial correlation LM test والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-10). نتائج اختبار Breusch-Godfrey serial correlation LM test

Breusch-Godfrey serial correlation LM test			
F-statistic	1.72	Prob.F(2,7)	0.2468
Obs*R-squared	3.62	Prob.Chi-square(2)	0.1632

--	--	--	--

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews13

الملاحظ أن قيمة F المحسوبة بلغت 1.72 باحتمال قدره (0.2468) وهو أكبر من 5% وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ **Heteroskedasticity-test**:

لفحص مشكلة عدم ثبات التباين نستخدم على اختبار Arch

جدول رقم (2-11). نتائج اختبار **Heteroskedasticity-test ARCH**

Breusch-Godfrey serial correlation LM test			
F-statistic	0.46	Prob.F(1,9)	0.5140
Obs*R-squared	0.54	Prob.Chi-square(1)	0.4638

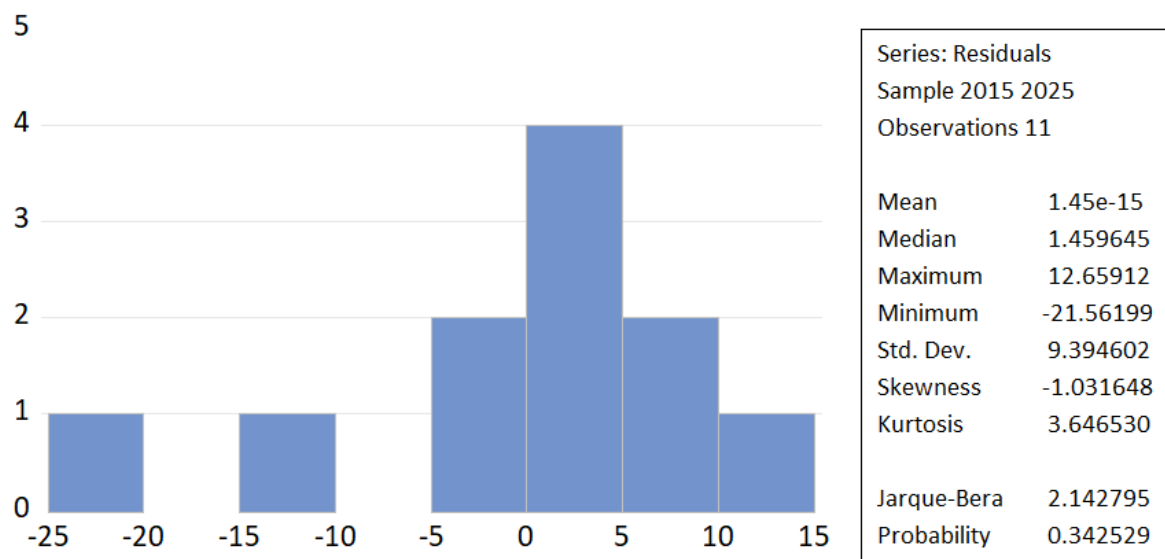
المصدر: مستخرج من برنامج Eviews13

يتضح لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت 0.46 باحتمال قدره (0.5140) وهو أكبر من 5% النتيجة التي تقودنا إلى قبول الفرضية العدمية وهي ثبات تباين الأخطاء.

- اختبار التوزيع الطبيعي **Normality-test**:

يمكننا هذا الاختبار من معرفة ما إذا كانت البواقي تتوزع بشكل طبيعي أم لا، ومن خلال الشكل الموالي نلاحظ أن احتمالية إحصائية $Jarque-Bera = 2.14$ واحتمالية $prob = 0.34$ وهي أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نستنتج أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل الفرض العدم أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً. النتائج مبينة في الجدول التالي:

شكل رقم (2-12). نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: مستخرج من برنامج Eviews13

جدول رقم (2-12): نتائج تقدير أثر سعر الصرف على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2015-2025)

المؤشر	القيمة
معامل سعر الصرف (EXR)	-0.243262
الثابت (C)	73.82539
معامل التحديد (R^2)	0.432123
إحصائية F	6.848506
(F-statistic) Prob	0.027950
t-Statistic للمتغير EXR	-2.616965
Prob للمتغير EXR	0.0279
Durbin-Watson	0.627244

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

معادلة النموذج المقدر:

$$IMP = 73.82539 - 0.243262EXR$$

تحليل نتائج تقدير النموذج:

يتضح من نتائج التقدير أن معامل سعر الصرف (EXR) بلغ -0.243262 ، وهي قيمة سالبة تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة. ويعني ذلك أن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي في المتوسط إلى انخفاض الواردات بحوالي 0.24 مليار دولار أمريكي، مع ثبات العوامل الأخرى.

أما بالنسبة للحد الثابت (C)، فقد بلغ 73.82539 ، ويمثل القيمة المتوقعة للواردات في حالة ثبات المتغير المستقل عند الصفر، وتبقى أهميته الاقتصادية محدودة مقارنة بمعامل سعر الصرف.

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) حوالي 0.432123 ، وهو ما يعني أن سعر الصرف يفسر ما نسبته 43.21% من التغيرات الحاصلة في الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة، بينما تعود النسبة المتبقية والمقدرة بـ 56.79% إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

وبالاعتماد على اختبار معنوية النموذج، نلاحظ أن قيمة **F-statistic** بلغت 6.848506 باحتمال إحصائي قدره 0.027950 وهو أقل من مستوى المعنوية 5% ، مما يدل على أن النموذج معنوي إحصائياً وقادر على تفسير العلاقة بين المتغيرات.

أما اختبار **t-Student** الخاص بمعامل سعر الصرف فقد بلغت قيمته -2.616965 مع احتمال إحصائي 0.0279 وهو أقل من 0.05 ، الأمر الذي يؤكد معنوية تأثير سعر الصرف على الواردات الجزائرية.

الفرع الخامس: تقدير النموذج القياسي لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

وعليه يمكن قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات الجزائرية خلال الفترة (2015-2025)، مع الإشارة إلى أن هذه العلاقة جاءت عكسية، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تفترض أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات وبالتالي انخفاض حجمها.

بعد دراسة أثر سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات الجزائرية، يتم في هذا الفرع تحليل أثره على الميزان التجاري باعتباره أحد أهم مؤشرات التجارة الخارجية. ويهدف هذا النموذج إلى قياس طبيعة العلاقة بين سعر

الصرف والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، وذلك من خلال تقدير نموذج انحدار خطي بسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

جدول رقم (2-13): نتائج تقدير أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2015-2025)

المؤشر	القيمة
معامل سعر الصرف (EXR)	0.865672
الثابت (C)	-109.2539
معامل التحديد (R^2)	0.734001
إحصائية F	24.83469
Prob(F-statistic)	0.000756
t-Statistic للمتغير EXR	4.983442
Prob للمتغير EXR	0.0008
Durbin-Watson	1.739837

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

معادلة النموذج المقدر

$$TB = -109.2539 + 0.865672EXR$$

تحليل نتائج تقدير النموذج

يتضح من نتائج التقدير أن معامل سعر الصرف (EXR) بلغ **0.865672** وهو موجب، مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة. ويعني ذلك أن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي في المتوسط إلى تحسن الميزان التجاري بحوالي **0.87** مليار دولار أمريكي مع ثبات العوامل الأخرى.

أما بالنسبة للحد الثابت (C)، فقد بلغت قيمته **-109.2539**، وهو يمثل قيمة الميزان التجاري في حالة انعدام تأثير المتغير المستقل، وتبقى أهميته الاقتصادية محدودة مقارنة بأهمية معامل سعر الصرف.

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) حوالي **0.734001**، وهو ما يعني أن سعر الصرف يفسر حوالي **73.40%** من التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة، في حين تعود النسبة المتبقية والمقدرة بـ **26.60%** إلى عوامل أخرى لم يتم تضمينها في النموذج.

وبالنسبة لاختبار معنوية النموذج، فقد بلغت قيمة **F-statistic** حوالي **24.83469** مع احتمال إحصائي **0.000756** وهو أقل بكثير من مستوى المعنوية **5%**، مما يدل على أن النموذج معنوي إحصائياً ويتمتع بقدرة تفسيرية جيدة.

أما اختبار **t-Student** الخاص بمعامل سعر الصرف فقد بلغت قيمته **4.983442** باحتمال إحصائي **0.0008** وهو أقل من **0.05**، مما يؤكد وجود تأثير معنوي لسعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري.

ختبارات تشخيص النموذج:

لمعرفة صلاحية النموذج المقدر من الضروري إجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية عليه وتتمثل فيما يلي:

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

في إطار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ نعتمد على اختبار Breusch-

Godfrey serial correlation LM test والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-14). نتائج اختبار **Breusch-Godfrey serial correlation LM test**

Breusch-Godfrey serial correlation LM test			
F-statistic	3.17	Prob.F(2,7)	0.1047
Obs*R-squared	5.22	Prob.Chi-square(2)	0.0733

المصدر: مستخرج من برنامج **Eviews13**

الملاحظ أن قيمة **F** المحسوبة بلغت **3.17** باحتمال قدره (**0.1047**) وهو أكبر من **5%** وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ Heteroskedasticity-test:

لفحص مشكلة عدم ثبات التباين نعتمد على اختبار Arch

جدول رقم (2-15). نتائج اختبار Heteroskedasticity-test ARCH

Breusch-Godfrey serial correlation LM test			
F-statistic	1.68	Prob.F(1,9)	0.2268
Obs*R-squared	1.73	Prob.Chi-square(1)	0.1880

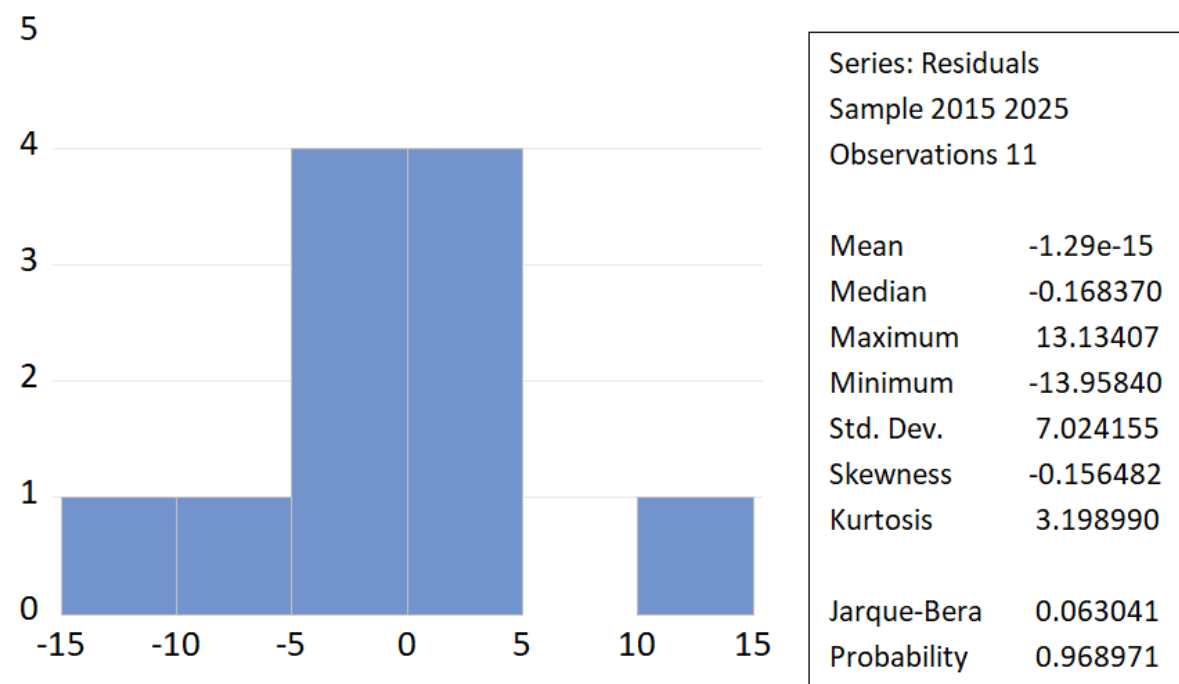
المصدر: مستخرج من برنامج Eviews13

يتضح لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت 1.68 باحتمال قدره (0.2268) وهو أكبر من 5% النتيجة التي تقودنا إلى قبول الفرضية العدمية وهي ثبات تباين الأخطاء.

- اختبار التوزيع الطبيعي Normality-test:

يمكننا هذا الاختبار من معرفة ما إذا كانت البواقي تتوزع بشكل طبيعي أم لا، ومن خلال الشكل الموالي نلاحظ أن احتمالية إحصائية Jarque-Bera= 0.063 واحتمالية prob=0.96 وهي أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نستنتج أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل الفرض العدم أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً. النتائج مبينة في الجدول التالي:

شكل رقم (2-16). نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: مستخرج من برنامج Eviews13

الفرع السابع: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

بعد إجراء الدراسة القياسية وتقدير النماذج الخاصة بمتغيرات الدراسة، تسمح النتائج المتوصل إليها بمناقشة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، وكذا اختبار الفرضيات التي تم وضعها في بداية الدراسة.

وقد بينت نتائج النموذج الأول الخاص بأثر سعر الصرف على الصادرات الجزائرية وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين المتغيرين، حيث أظهرت نتائج التقدير أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات الجزائرية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي يجعل السلع الجزائرية أقل تكلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب، مما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية ويؤدي إلى زيادة الطلب عليها. كما تتوافق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات الاقتصادية التي تؤكد وجود أثر إيجابي لسعر الصرف على الصادرات، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على التصدير.

أما بالنسبة للنموذج الثاني، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات الجزائرية، حيث تبين أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الواردات. ويرجع ذلك إلى أن تراجع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلع والخدمات الأجنبية عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهو ما ينعكس على القدرة الشرائية

للمستوردين ويؤدي إلى تراجع حجم الواردات. وتتسجم هذه النتيجة مع المبادئ النظرية للتجارة الدولية التي تفترض أن ارتفاع تكلفة السلع الأجنبية يساهم في الحد من الاستيراد وتشجيع اللجوء إلى البدائل المحلية.

وفيما يتعلق بالنموذج الثالث، فقد بينت النتائج وجود علاقة طردية قوية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري، حيث ساهمت التغيرات في سعر الصرف في تفسير نسبة معتبرة من التغيرات المسجلة في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بكون تحسن الصادرات وتراجع الواردات الناتجين عن تغيرات سعر الصرف ينعكسان مباشرة على وضعية الميزان التجاري، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص العجز التجاري أو تحقيق فوائض تجارية في بعض السنوات.

كما أظهرت النتائج أن النموذج الخاص بالميزان التجاري كان الأكثر قدرة على التفسير مقارنة بالنموذجين الآخرين، وهو ما يتضح من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2)، حيث استطاع سعر الصرف تفسير نسبة معتبرة من التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة. ويؤكد ذلك الدور المحوري لسعر الصرف في التأثير على التجارة الخارجية الجزائرية.

ومن جهة أخرى، أكدت الاختبارات التشخيصية سلامة النماذج المقدر، حيث أظهرت نتائج اختبار Jarque-Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بين اختبار Breusch-Godfrey عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء، في حين أثبت اختبار White تحقق شرط تجانس التباين. وتؤكد هذه النتائج أن النماذج المقدره تستوفي أهم الفروض القياسية الأساسية، الأمر الذي يعزز من موثوقية النتائج المتوصل إليها.

وبناءً على النتائج السابقة، يمكن قبول الفرضيات الفرعية الثلاث للدراسة، إذ ثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري. كما يتم قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2015-2025). وتؤكد هذه النتيجة أن سعر الصرف يمثل أحد أهم المحددات المؤثرة في أداء التجارة الخارجية الجزائرية، وأن أي تغير يطرأ عليه ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المبادلات التجارية الخارجية.

وبناءً على النتائج السابقة يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (2-17): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

القرار	النتيجة
قبول الفرضية الفرعية الأولى	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات الجزائرية
قبول الفرضية الفرعية الثانية	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات الجزائرية

قبول الفرضية الفرعية الثالثة	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري
قبول الفرضية الرئيسية	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الدراسة القياسية.

ومن خلال النتائج السابقة، يتبين أن سعر الصرف يعد من المتغيرات المؤثرة في التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة الدراسة، حيث يساهم في تفسير جانب مهم من التغيرات التي تطرأ على الصادرات والواردات والميزان التجاري. كما تؤكد النتائج أن تقلبات سعر الصرف تمثل إحدى الآليات الاقتصادية التي تؤثر على أداء التجارة الخارجية في الجزائر، الأمر الذي يبرز أهمية تبني سياسات اقتصادية ونقدية فعالة من شأنها تعزيز استقرار سعر الصرف وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل الثاني

خصص هذا الفصل لدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، وذلك من خلال الجمع بين التحليل الوصفي والتحليل القياسي بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تسمح بفهم طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ففي المبحث الأول، تم التطرق إلى واقع سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تبين أن سعر صرف الدينار الجزائري عرف تقلبات مستمرة واتجاهاً عاماً نحو الانخفاض مقابل الدولار الأمريكي، نتيجة تأثره بمجموعة من العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية، وفي مقدمتها تقلبات أسعار النفط العالمية، ومستويات احتياطات الصرف، والسياسات النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر، إضافة إلى التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة.

كما أظهر تحليل التجارة الخارجية أن الصادرات الجزائرية تأثرت بدرجة كبيرة بالتقلبات التي عرفتتها أسعار المحروقات، نظراً لاعتماد الاقتصاد الوطني بشكل أساسي على صادرات النفط والغاز الطبيعي. وفي المقابل، ظلت الواردات عند مستويات مرتفعة نسبياً نتيجة حاجة الاقتصاد الوطني إلى استيراد العديد من السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية والمواد الأولية. وقد انعكس ذلك على الميزان التجاري الذي عرف فترات من العجز وأخرى من الفائض تبعاً لتطور قيمة الصادرات مقارنة بالواردات.

أما في المبحث الثاني، فقد تم الانتقال إلى الدراسة القياسية من خلال بناء نماذج انحدار خطية بسيطة باستعمال برنامج EViews، وذلك لقياس أثر سعر الصرف على مؤشرات التجارة الخارجية المتمثلة في الصادرات والواردات والميزان التجاري. وقد بينت نتائج الإحصائيات الوصفية وجود تباين في متغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة، كما أظهرت مصفوفة الارتباط وجود علاقات أولية بين سعر الصرف ومؤشرات التجارة الخارجية.

وأثبتت نتائج تقدير النماذج القياسية وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات الجزائرية، حيث ساهم ارتفاع سعر الصرف في زيادة قيمة الصادرات. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات، الأمر الذي يعكس تأثير ارتفاع تكلفة السلع الأجنبية على حجم الاستيراد. أما بالنسبة للميزان التجاري، فقد كشفت النتائج عن وجود علاقة طردية قوية بين سعر الصرف والميزان التجاري، وهو ما يؤكد الدور الذي يلعبه سعر الصرف في التأثير على وضعية التجارة الخارجية الجزائرية.

كما أكدت الاختبارات التشخيصية سلامة النماذج المقدرّة من الناحية القياسية، حيث أثبت اختبار Jarque-Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما أظهر اختبار Breusch-Godfrey عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، في حين بين اختبار White تحقق شرط تجانس التباين. وتؤكد هذه النتائج أن النماذج المقدرّة تستوفي أهم الفروض القياسية اللازمة، مما يعزز من مصداقية النتائج المتوصل إليها.

وبناءً على ما سبق، تم قبول الفرضيات الفرعية للدراسة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري، كما تم قبول الفرضية الرئيسية التي تؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2015-2025).

وفي ضوء هذه النتائج، يمكن القول إن سعر الصرف يمثل أحد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في التجارة الخارجية الجزائرية، وأن استقرار السياسة النقدية وتحسين إدارة سوق الصرف، إلى جانب تنويع القاعدة الإنتاجية وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، من شأنه أن يساهم في تعزيز التوازنات الاقتصادية وتحسين أداء التجارة الخارجية مستقبلاً.



خاتمة



خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع "أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2015-2025"، وذلك انطلاقاً من الأهمية التي يكتسبها سعر الصرف باعتباره أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، والدور الذي يؤديه في تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتوجيه المبادلات التجارية الخارجية.

وقد هدفت الدراسة إلى إبراز طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، وقياس مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2025، من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي باستخدام برنامج EViews.

ففي الجانب النظري، تم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والتجارة الخارجية، مع إبراز أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، إضافة إلى توضيح طبيعة العلاقة النظرية بين سعر الصرف ومؤشرات التجارة الخارجية. كما أظهرت الدراسة النظرية أن التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف تنعكس بصورة مباشرة على الصادرات والواردات والميزان التجاري من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري ومؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 2015-2025، حيث تبين أن سعر الصرف عرف اتجاهًا عامًا نحو الارتفاع، وهو ما يعكس استمرار تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. كما أظهرت البيانات وجود تذبذب واضح في كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري نتيجة تأثيرها بالتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، خاصة تقلبات أسعار المحروقات التي تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات الخارجية الجزائرية.

كما أسفرت الدراسة القياسية عن اختبار خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF)، حيث تبين أن المتغيرات لم تحقق الاستقرار عند المستوى، في حين أصبحت بعض السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، بينما ظلت نتائج بعض المتغيرات تتطلب تفسيرًا بحذر بسبب محدودية حجم العينة. وقد أشارت مخرجات برنامج EViews إلى أن صغر عدد المشاهدات قد يؤثر في دقة نتائج اختبار جذر الوحدة، الأمر الذي تمت مراعاته عند تفسير النتائج. وبناءً على ذلك، تم الانتقال إلى تقدير النماذج القياسية وإجراء الاختبارات التشخيصية، والتي أكدت صلاحية النماذج المقدرة وإمكانية الاعتماد على نتائجها في تحليل أثر سعر الصرف على مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية.

وقد بينت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات الجزائرية، حيث أظهرت نتائج الانحدار أن ارتفاع سعر الصرف يساهم في زيادة الصادرات. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات، وهو ما ينسجم مع النظرية الاقتصادية التي تقترض أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع الأجنبية المستوردة ومن ثم الحد من الواردات.

أما بالنسبة للميزان التجاري، فقد أثبتت النتائج وجود علاقة طردية قوية ومعنوية إحصائياً بين سعر الصرف والميزان التجاري، حيث ساهمت التغيرات في سعر الصرف في تفسير نسبة معتبرة من التغيرات التي عرفها الميزان التجاري خلال فترة الدراسة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن النموذج الخاص بالميزان التجاري كان الأكثر قدرة على التفسير مقارنة بباقي النماذج المقدرة.

ومن جهة أخرى، أكدت الاختبارات التشخيصية سلامة النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة، حيث أثبت اختبار Jarque-Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما بين اختبار Breusch-Godfrey عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وأظهر اختبار White تحقق شرط تجانس التباين، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج المتوصل إليها.

وبناءً على النتائج السابقة، تم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2015-2025، كما تم قبول الفرضيات الفرعية المتعلقة بوجود علاقة بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري.

وتؤكد هذه النتائج أن سعر الصرف يمثل أحد العوامل المؤثرة في أداء التجارة الخارجية الجزائرية، غير أن فعالية تأثيره تبقى مرتبطة بخصائص الاقتصاد الوطني الذي ما يزال يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات وعلى الواردات لتلبية جزء مهم من احتياجاته الإنتاجية والاستهلاكية. ومن ثم فإن تحسين أداء التجارة الخارجية لا يتوقف على سياسة سعر الصرف فقط، بل يتطلب أيضاً تنويع القاعدة الإنتاجية، وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، وتحسين مناخ الاستثمار والإنتاج.

وفي ضوء ذلك، تبرز أهمية تبني سياسات اقتصادية متكاملة تجمع بين استقرار سعر الصرف، وتنويع الاقتصاد الوطني، ودعم الصادرات غير النفطية، بما يساهم في تعزيز التوازنات الاقتصادية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قادرة على مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية المستقبلية.

اختبار الفرضيات

في ضوء الدراسة النظرية والنتائج التطبيقية المتوصل إليها من خلال النماذج القياسية المقدرة، أمكن اختبار فرضيات الدراسة والخروج بالنتائج التالية:

الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الرئيسية على:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2015-2025)." .

وقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقات معنوية إحصائياً بين سعر الصرف وكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري، كما أثبتت النماذج المقدره قدرة سعر الصرف على تفسير جزء معتبر من التغيرات التي طرأت على مؤشرات التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة.

وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية.

الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات الجزائرية".

وقد بينت نتائج الانحدار وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين المتغيرين، حيث بلغ احتمال المعنوية أقل من مستوى 5%.

وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات الجزائرية".

وأظهرت نتائج التقدير وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين سعر الصرف والواردات.

وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري".

وقد أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية قوية ومعنوية إحصائياً بين المتغيرين.

وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

أهم النتائج

أولاً: النتائج النظرية

- يعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي أداء التجارة الخارجية.

- تتأثر التجارة الخارجية بدرجة كبيرة بالتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف من خلال تأثيره على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية.
- يسهم انخفاض قيمة العملة المحلية في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات، في حين يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات.
- تختلف درجة تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة الهيكل الاقتصادي ودرجة تنوع القاعدة الإنتاجية.
- تعتمد فعالية سياسة سعر الصرف على مجموعة من العوامل، من بينها مرونة الطلب على الصادرات والواردات ومستوى الانفتاح الاقتصادي.

ثانياً: النتائج التطبيقية

- عرف سعر صرف الدينار الجزائري اتجاهًا عامًا نحو الارتفاع خلال الفترة (2015-2025)، مما يعكس تراجع قيمته أمام الدولار الأمريكي.
- أظهرت الإحصائيات الوصفية وجود تذبذب واضح في متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.
- بينت مصفوفة الارتباط وجود علاقة موجبة بين سعر الصرف والصادرات والميزان التجاري، وعلاقة سالبة بين سعر الصرف والواردات.
- أثبت النموذج القياسي الخاص بالصادرات وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين سعر الصرف والصادرات الجزائرية.
- أثبت النموذج القياسي الخاص بالواردات وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين سعر الصرف والواردات الجزائرية.
- أظهر النموذج القياسي الخاص بالميزان التجاري وجود علاقة طردية قوية ومعنوية إحصائياً بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري.
- أكدت الاختبارات التشخيصية سلامة النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة.
- تم قبول جميع الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية للدراسة.

التوصيات والآفاق المستقبلية

أولاً: التوصيات

استناداً إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- العمل على تحقيق استقرار أكبر في سعر الصرف من خلال تبني سياسات نقدية واقتصادية متوازنة.
- مواصلة جهود تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة.
- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال دعم المؤسسات المنتجة وتحسين تنافسية المنتجات الجزائرية.
- تطوير البنية التحتية اللوجستية والموانئ وشبكات النقل لتسهيل عمليات التصدير والاستيراد.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الولوج إلى الأسواق الدولية.
- تشجيع الاستثمار المنتج الذي يساهم في زيادة الإنتاج المحلي وتقليص التبعية للواردات.
- تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية والجمركية المرتبطة بالتجارة الخارجية.
- تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة التجارية والسياسة الصناعية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ثانياً: الآفاق المستقبلية للدراسة

- رغم النتائج المهمة التي توصلت إليها هذه الدراسة، إلا أن موضوع سعر الصرف والتجارة الخارجية ما يزال بحاجة إلى المزيد من البحث والتحليل، لذلك يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع المستقبلية، من أهمها:
- دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
 - تحليل العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر.
 - دراسة أثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - قياس أثر سعر الصرف الحقيقي الفعلي على التجارة الخارجية الجزائرية.
 - توسيع فترة الدراسة لتشمل سنوات إضافية من أجل الحصول على نتائج أكثر شمولاً.
 - استخدام نماذج قياسية متقدمة مثل ARDL و VAR و VECM لدراسة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية.
 - إجراء دراسات مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية أو الدول المصدرة للنفط لقياس الاختلاف في أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية.

المراجع والمصادر

أولاً: صنف الكتب الأكاديمية (مرتبة أبجدياً)

1. **السرتي أحمد سليمان** . (2009) مبادئ الاقتصاد الدولي (ط. 2). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
2. **الجمال شريف** . (2013) الاقتصاد الدولي والنظرية التجارية . الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
3. **الطاهر لطرش** . (2007) تقنيات البنوك (ط. 3). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. **المليجي السيد أحمد** . (2011) السياسات النقدية وأسعار الصرف في الاقتصاد الحديث . القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
5. **عباس علي** . (2003) إدارة الأعمال الدولية . عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع. (p. 5)
6. **عبد الحق بن علي** (2000) . اقتصاديات النقود والأسواق المالية العالمية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
7. **عبد العزيز سمير** . (2016) تمويل التجارة الخارجية وعمليات الصرف الأجنبي . الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
8. **عبد المجيد مصطفى غالي** . (2003) العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسات النقدية . عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
9. **عرفات محمد نمر** . (1999) السياسات التجارية والقدرة التنافسية للاقتصادات العربية . عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

10. عرفان عبد الفتاح .(1999) المدخل الفكري للنظريات الاقتصادية والسياسات المالية .القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.

ثانياً: صنف الأطروحات والمقالات العلمية

11. أرزي عماد .(2013) أسواق الصرف الأجنبي وآليات صياغة سعر الصرف الاسمي والموازي .مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة سطيف 1، مج 5، ع 2.

12. بن الزاوي لزهـر .(2016) أثر تقلبات أسعار الصرف على تنافسية التجارة الخارجية في الدول النامية .مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة بسكرة، مج 7، ع 1.

13. بـرية عبد العزيز .(2016) تقلبات أسعار الصرف وانعكاسها على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014 (أطروحة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

14. الزنون موسى .(2015) أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات والواردات في الدول النامية .مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مج 8، ع 2.

15. خـضر زاهر عبد الحليم .(2012) تأثير تغير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-2010 .مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية).

16. سليمان بلعور وعلي بن الطيب . (2021) أثر فروق تقلبات سعر الصرف على المعاملات التجارية الخارجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية .مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مج 6، ع 1.

17. **صيد أميرة** .(2013) أثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
18. **عز الدين أحمد** .(2014) هيكل المبادلات التجارية الدولية في ظل العولمة الاقتصادية .مجلة الآفاق الاقتصادية، جامعة الشلف، مج 4، ع 2.
19. **عيساوي رياض، وهاني محمد** .(2024) التجارة الخارجية في الجزائر (الواقع والتحديات): دراسة تحليلية للفترة 2010-2022 .مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة الوادي، مج 12، ع 1.
20. **يحيى كموش** .(2010) سياسة التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات الإيرادات النفطية .مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع 7.
21. **هجيرة عبد الجليل** .(2011) أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

ثالثاً: صنف المراجع الأجنبية

22. **Bahmani-Oskooee, M., & Ratha, A.** (2004). The J-Curve: A literature review. *Applied Economics*, 36(13)
23. **Cassel, G.** (1922). *Money and foreign exchange after 1914*. London: Constable & Co
24. **Krugman, P. R., & Obstfeld, M.** (2009). *International economics: Theory and policy* (8th ed.). Boston: Pearson Wesley

Rose, A. K. (1991). The role of exchange rates in a popular .25
model of international trade. *Journal of International Economics*,
30(3-4)

الملاحق

الملاحق

لمتغيرات الدراسة (ADF) الموسع Dickey-Fuller ملحق نتائج اختبارات

عند الفرق الأول (EXR) لسلسلة سعر الصرف ADF الملحق 1): اختبار

Null Hypothesis: D(EXR) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.338781	0.1809
Test critical values: 1% level	-4.420595	
5% level	-3.259808	
10% level	-2.771129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXR,2)

Method: Least Squares

Date: 06/26/26 Time: 03:46

Sample (adjusted): 2017 2025

Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXR(-1))	-0.814513	0.348264	-2.338781	0.0519
C	2.132033	2.151809	0.990810	0.3548
R-squared	0.438648	Mean dependent var	-0.937778	
Adjusted R-squared	0.358455	S.D. dependent var	6.386507	
S.E. of regression	5.115369	Akaike info criterion	6.295506	
Sum squared resid	183.1690	Schwarz criterion	6.339334	
Log likelihood	-26.32978	Hannan-Quinn criter.	6.200926	
F-statistic	5.469896	Durbin-Watson stat	1.797726	
Prob(F-statistic)	0.051938			

عند الفرق الأول (EPP) لسلسلة الصادرات ADF الملحق 2: اختبار

Null Hypothesis: D(EXPP,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.811449	0.0918
Test critical values: 1% level	-6.292057	
5% level	-4.450425	
10% level	-3.701534	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 7

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXPP,3)

Method: Least Squares

Date: 06/26/26 Time: 17:34

Sample (adjusted): 2019 2025

Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPP(-1),2)	-2.099710	0.550895	-3.811449	0.0318
D(EXPP(-1),3)	0.839698	0.364310	2.304902	0.1045
C	11.45777	25.92967	0.441879	0.6885
@TREND("2015")	-1.866426	3.596375	-0.518974	0.6396
R-squared	0.839918	Mean dependent var		1.128571
Adjusted R-squared	0.679837	S.D. dependent var		31.88216
S.E. of regression	18.03988	Akaike info criterion		8.918606
Sum squared resid	976.3115	Schwarz criterion		8.887697
Log likelihood	-27.21512	Hannan-Quinn criter.		8.536583
F-statistic	5.246812	Durbin-Watson stat		1.963874
Prob(F-statistic)	0.103352			

عند الفرق الأول (IMP) لسلسلة الواردات ADF الملحق 3): اختبار

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.108130	0.2454
Test critical values: 1% level	-4.420595	
5% level	-3.259808	
10% level	-2.771129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(IMP,2)

Method: Least Squares

Date: 06/26/26 Time: 03:57

Sample (adjusted): 2017 2025

Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP(-1))	-0.654762	0.310589	-2.108130	0.0730
C	0.224471	1.147313	0.195649	0.8504
R-squared	0.388337	Mean dependent var		0.755556
Adjusted R-squared	0.300957	S.D. dependent var		4.016252
S.E. of regression	3.357940	Akaike info criterion		5.453663
Sum squared resid	78.93035	Schwarz criterion		5.497490
Log likelihood	-22.54148	Hannan-Quinn criter.		5.359083
F-statistic	4.444211	Durbin-Watson stat		1.793099
Prob(F-statistic)	0.072990			

عند الفرق الأول (TB) لسلسلة الميزان التجاري ADF الملحق 4): اختبار

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.604089	0.0345
Test critical values: 1% level	-4.582648	
5% level	-3.320969	
10% level	-2.801384	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 8

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TB,2)

Method: Least Squares

Date: 06/26/26 Time: 17:31

Sample (adjusted): 2018 2025

Included observations: 8 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TB(-1))	-1.712671	0.475202	-3.604089	0.0155
D(TB(-1),2)	0.720651	0.345612	2.085148	0.0915
C	4.776834	4.354856	1.096898	0.3227
R-squared	0.731447	Mean dependent var	-0.537500	
Adjusted R-squared	0.624026	S.D. dependent var	18.74559	
S.E. of regression	11.49418	Akaike info criterion	8.001554	
Sum squared resid	660.5804	Schwarz criterion	8.031345	
Log likelihood	-29.00622	Hannan-Quinn criter.	7.800629	
F-statistic	6.809158	Durbin-Watson stat	2.217744	
Prob(F-statistic)	0.037374			

الملحق رقم 2: (نتائج تقدير أثر سعر الصرف على الصادرات الجزائرية)

G Group: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\										
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Default	Sort	Edit+/-	Smpl+/-	Compare+/-
		EXR		EPP		IMP		TB		
2015		100.4600		34.80000		52.60000		-17.80000		
2016		109.4700		30.00000		47.00000		-17.00000		
2017		110.9700		35.10000		46.00000		-10.90000		
2018		116.6200		41.80000		46.30000		-4.500000		
2019		119.3600		35.80000		41.90000		-6.100000		
2020		126.7500		21.90000		35.40000		-13.50000		
2021		135.0600		38.60000		37.40000		1.200000		
2022		142.1400		65.70000		38.70000		27.00000		
2023		135.3600		55.50000		42.80000		12.70000		
2024		134.3800		49.00000		45.30000		3.700000		
2025		134.9500		52.00000		46.50000		5.500000		

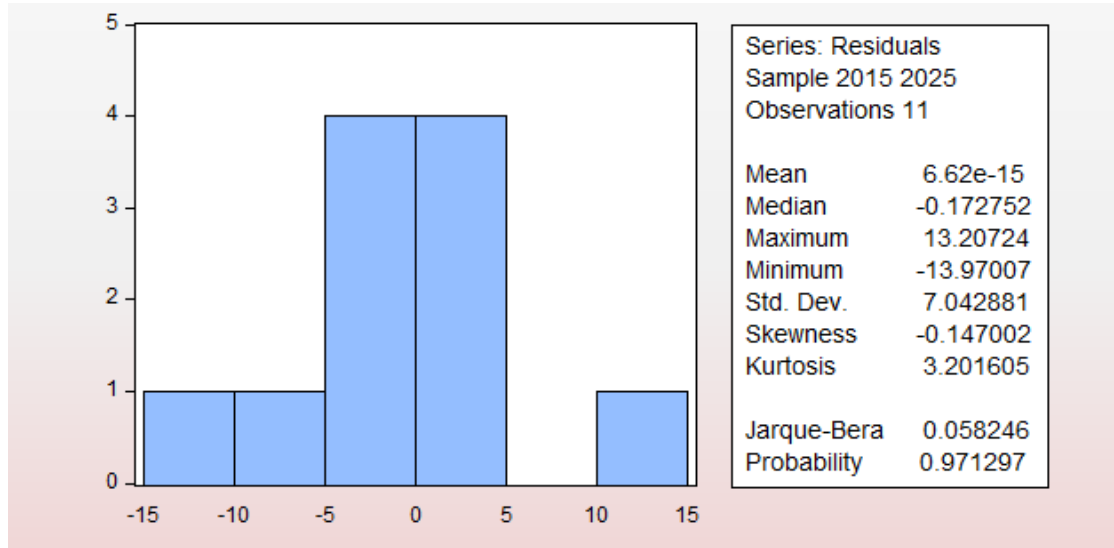
الملحق رقم 3: (نتائج تقدير أثر سعر الصرف على الواردات الجزائرية)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	73.82539	11.60137	6.363508	0.0001
EXR	-0.243262	0.092956	-2.616965	0.0279
R-squared	0.432123	Mean dependent var	43.62727	
Adjusted R-squared	0.369026	S.D. dependent var	5.001218	
S.E. of regression	3.972662	Akaike info criterion	5.759716	
Sum squared resid	142.0384	Schwarz criterion	5.832060	
Log likelihood	-29.67844	Hannan-Quinn criter.	5.714112	
F-statistic	6.848506	Durbin-Watson stat	0.627244	
Prob(F-statistic)	0.027950			

الملحق رقم 4: (نتائج تقدير أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-109.2539	21.67987	-5.039416	0.0007
EXR	0.865672	0.173710	4.983442	0.0008
R-squared	0.734001	Mean dependent var	-1.790909	
Adjusted R-squared	0.704445	S.D. dependent var	13.65558	
S.E. of regression	7.423848	Akaike info criterion	7.010238	
Sum squared resid	496.0217	Schwarz criterion	7.082582	
Log likelihood	-36.55631	Hannan-Quinn criter.	6.964635	
F-statistic	24.83469	Durbin-Watson stat	1.739837	
Prob(F-statistic)	0.000756			

الملحق رقم 5: (اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera Test) للبواقي



(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) الملحق رقم 6: (اختبار الارتباط الذاتي)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.346956	23.27844	-0.057863	0.9553
EXR	0.010683	0.186451	0.057298	0.9557
RESID(-1)	0.110308	0.359479	0.306856	0.7668
R-squared	0.011633	Mean dependent var		6.62E-15
Adjusted R-squared	-0.235459	S.D. dependent var		7.042881
S.E. of regression	7.828246	Akaike info criterion		7.180355
Sum squared resid	490.2514	Schwarz criterion		7.288872
Log likelihood	-36.49195	Hannan-Quinn criter.		7.111950
F-statistic	0.047080	Durbin-Watson stat		1.809520
Prob(F-statistic)	0.954273			

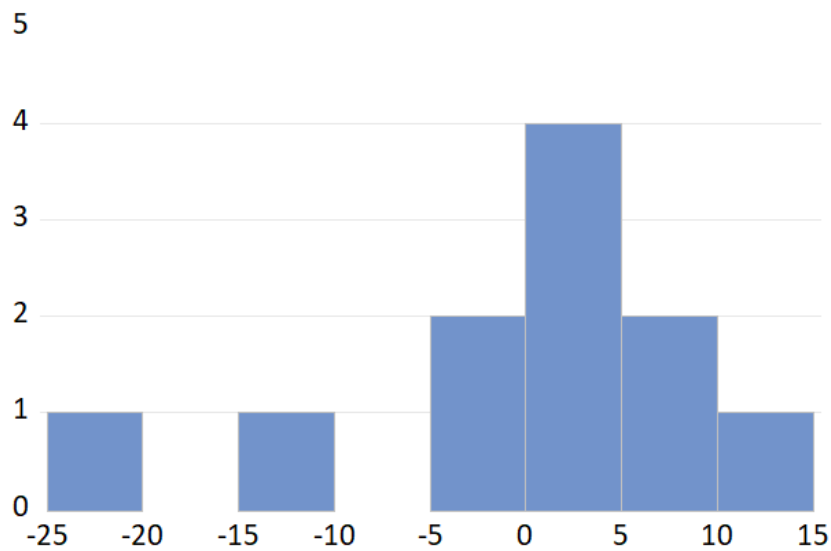
(White Test) الملحق رقم 7: (اختبار تجانس التباين)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	938.8064	2262.398	0.414961	0.6891
EXR^2	0.078385	0.153498	0.510660	0.6234
EXR	-17.03482	37.44553	-0.454923	0.6613
R-squared	0.185240	Mean dependent var		45.09288
Adjusted R-squared	-0.018450	S.D. dependent var		70.17365
S.E. of regression	70.81803	Akaike info criterion		11.58511
Sum squared resid	40121.55	Schwarz criterion		11.69362
Log likelihood	-60.71808	Hannan-Quinn criter.		11.51670
F-statistic	0.909423	Durbin-Watson stat		2.240180
Prob(F-statistic)	0.440675			

View	File	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Residuals
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:									
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags									
F-statistic		1.720369		Prob. F(2,7)		0.2468			
Obs*R-squared		3.625043		Prob. Chi-Square(2)		0.1632			

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.461614	Prob. F(1,9)	0.5140
Obs*R-squared	0.536669	Prob. Chi-Square(1)	0.4638
Scaled explained SS	0.475393	Prob. Chi-Square(1)	0.4905



Series: Residuals	
Sample 2015 2025	
Observations 11	
Mean	1.45e-15
Median	1.459645
Maximum	12.65912
Minimum	-21.56199
Std. Dev.	9.394602
Skewness	-1.031648
Kurtosis	3.646530
Jarque-Bera	2.142795
Probability	0.342529

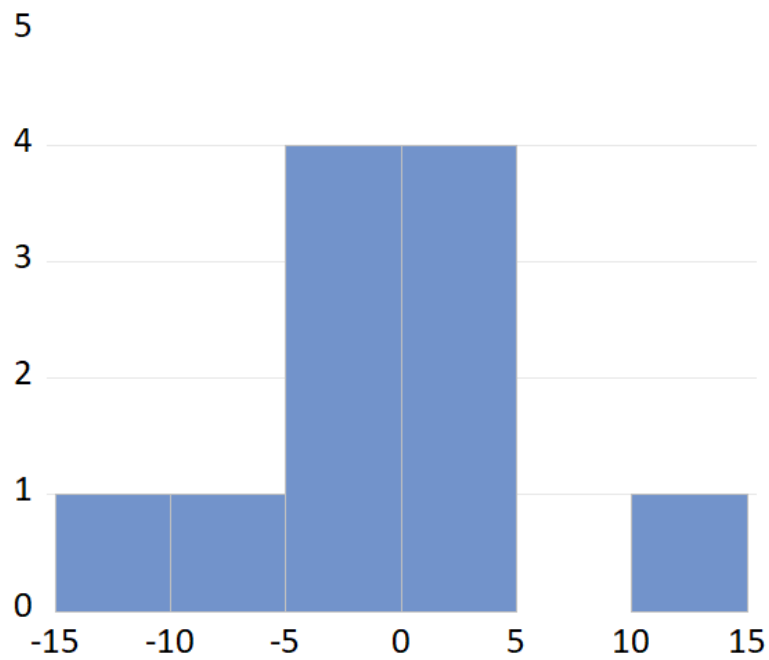
-2

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	3.169077	Prob. F(2,7)	0.1047
Obs*R-squared	5.227087	Prob. Chi-Square(2)	0.0733

Test Equation:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.683236	Prob. F(1,9)	0.2268
Obs*R-squared	1.733145	Prob. Chi-Square(1)	0.1880
Scaled explained SS	1.275639	Prob. Chi-Square(1)	0.2587



Series: Residuals	
Sample 2015 2025	
Observations 11	
Mean	-1.29e-15
Median	-0.168370
Maximum	13.13407
Minimum	-13.95840
Std. Dev.	7.024155
Skewness	-0.156482
Kurtosis	3.198990
Jarque-Bera	0.063041
Probability	0.968971



تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): سيد محمد أكرم
تاريخ الميلاد: 20/08/1995 بـ سكيكدة / ولاية: سكيكدة
عنوان الإقامة: حي الشهيد وضاح صالح - رمضان جمال
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم: العلوم التجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية
رقم التسجيل: 202036010703
وفي يوم: 28-06-2026
أصريح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:
أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة تجريبية
فترة: (2025-2026)
السنة الجامعية: 2025 - 2026
تمت تحت إشراف الأستاذ(ة)/الدكتور(ة):
إسم ولقب المشرف: زور دودي أمينة

أقر أنها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من أشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأنني التزمت فيها بأصول التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.
وفي حال الإخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

المصادقة

المصادقة على توقيع السيد

سيد محمد أكرم

التوقيع: 28 جوان 2026

مصدق من قبل المجلس العلمي الجامعي وتنفيذ منه
مصدق رئيسي للإدارة الإدارية

بورشاق سليمة

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

ملاحظة هامة:

تمت الاستمارة من قبل الطالب وتوقع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المختار الإجازة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة



رئاسة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات والتكوين العالي في التدرج

سكيكدة 19



أنا المفضي أسفله الطالب : ف كرم

202036070203 : رقم التسجيل : رتبة : دولة : رقم : رتبة : دولة :

بقسم : التجار : اتعهد بإحترام الفضاء العام للجامعة وعدم

استعمال كل ما من شأنه المساس بالنظام العام والإخلال بالسير الحسن قبل

وبعد المناقشة :

✓ عدم استعمال المفرقات والألعاب النارية.

✓ عدم القيام بالحفلات المنظمة بعد المناقشة

و اتحمل كامل المسؤولية عند الاختلال بالالتزام

التوقيع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة



نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات والتكوين العالي في التدرج

سكيكدة في:

نقطة



أنا المفضي أسفله الطالب : عبد الحميد بن ضياف
تخصص : حالية وجارية دولمة رقم التسجيل : 3600.68.04
بقسم : الدراسة اتعهد بإحترام الفضاء العام للجامعة وعدم
إستعمال كل ما من شأنه المساس بالنظام العام والإخلال بالسير الحسن قبل
وبعد المناقشة:

✓ عدم إستعمال المفرقات و الألعاب النارية .

✓ عدم القيام بالحفلات المنظمة بعد المناقشة.

و أتحمل كامل المسؤولية عند الاختلال بالالتزام

التوقيع

Bek



**تعهد**أنا المضي أسفله الطالب (ة): عبد الهادي بن ضيافةتاريخ الميلاد 1999/08/27 في سكيكدة /ولاية: سكيكدةعنوان الإقامة: تعالوس المغرزة رقم 30

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم:

التخصص: صالية وتجارة دوليةرقم التسجيل: 36006806وفي يوم: 27 / 06 / 2026

أصبح بأن مذكرة الماجستير الموسومة بـ:

أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية فيالجزائر دراسة قياسية للفترة (2015 - 2025)السنة الجامعية: 2025 / 2026

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

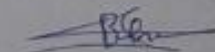
إسم ولقب المشرف: الاستاذة زورابوينة أمينة

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمّل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأنعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

المصادقة

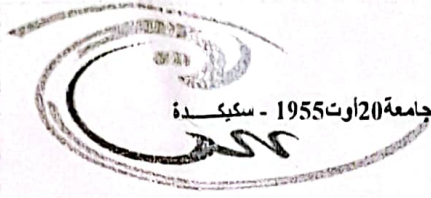
الاسم واللقب والتوقيع للطالب

عبد الهادي بن ضيافة


ملاحظة هامة:

- تفلأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية





السنة الجامعية: 2025 / 2026

ترخيص بإيداع مذكرة الماستر لدى المكتبة

كنا الممضي أسفله الأستاذ: **زردوي أمينة**؛ الرتبة العلمية: **أستاذة معاصرة**
المشرف على مذكرة الماستر والموسومة: **أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر**
دراسة تحليلية للفترة الزمنية (2015 - 2025)
من إنجاز الطالبين:

(1) **شيدوح أكرم**

(2) **بن عياف عبد الهادي**

القسم: **السنة الثانية ماستر (العلوم التجارية)**

التخصص: **مالية وتجارة دولية**

تاريخ المناقشة: **2026/07/06**

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة
الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في:



تأشير الأستاذ المشرف

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.